

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي - الاغواط -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

التخصص: تسيير عمومي



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في التسيير العمومي

تعزيز التنويع الاقتصادي لدعم إيرادات الدولة
دراسة حالة الجزائر 2000-2020

الأستاذ المشرف :

د/أ. أحمد بوجلال

من إعداد الطالبين:

مبارك بن علية

محمد طيبي

لجنة المناقشة:

رئيسا

د /

مشرفا ومقررا

د / أ. أحمد بوجلال

مناقشا

د /

السنة الجامعية: 2021-2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتَى
إِنَّ رَبَّهُ لَسَدِيدٌ
إِلَىٰ عَرْشِهِ الرَّحِيمُ
الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ
تُضَوِّبُ السَّحَابَ الْمَوْبِقَ
فَيَأْتِي السَّمَاءَ بِسُحُبٍ
مُرَّةٍ أَسْفَلَ سَافِلِينَ
ذَوَاتِ أَصْنَانٍ
وَالَّذِي يُنَزِّلُ الْمَطَرَ
إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ
لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتَى
إِنَّ رَبَّهُ لَسَدِيدٌ
إِلَىٰ عَرْشِهِ الرَّحِيمُ
الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ
تُضَوِّبُ السَّحَابَ الْمَوْبِقَ
فَيَأْتِي السَّمَاءَ بِسُحُبٍ
مُرَّةٍ أَسْفَلَ سَافِلِينَ
ذَوَاتِ أَصْنَانٍ
وَالَّذِي يُنَزِّلُ الْمَطَرَ
إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ
لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ

إهداء



أقدم بإهداء عملي المتواضع:

إلى روح والدي رحمه الله

إلى التي تفرح لفرحي وتحزن لحزني والتي أسيئ إليها فتعفو، وأرهقها فتحتمل، والتي لا تكون معي إلا راضية عني مباهية بي داعية لي.. إلى والدتي حفظها الله تعالى

إلى سندي في هذه الحياة

إلى أولادي قرّة عيني مصطفى، زكرياء، رحاب، الكتكوتة سلمى

اللهم ربنا، لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا أصاب باليأس إذا فشلت بل ذكرني دائما بأن الفشل تجربة تسبق النجاح أمين يا رب العالمين

وصلّى الله على سيدنا ومولانا محمد رسول الله

وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

• مبارك بن عليّة

إهداء

الى ابنتاي الغاليتان المصونتان ربهام، مرام بارك الله فيهما وحفظهما، أهدي حبا هذه
المذكرة.

الى ابني المفدى، إلى امتدادى المداري. لعله ذات يوم يكون مثل
البحاري أو ابن حبل فقها، أو مالك ذي الوقار. أو ذي مكان رفيع في
الناس. أو شاعر أو خطيب أو فارس كالضواري. أو كاتب كالحريري، أو
قائد أو إداري.

لكن سألت إلهي ذا الجود و الإقتدار . أن يجمع الكل لطفاه، وكل فخار.

إليك فراس عبدالقادر أهدي حبا وكرامة هذه المذكرة.

إلى تلك النفس التي لا يعينها من أمري شيء، والتي أخلفت ما أخلفت من
الوعود، ونسيت ما نسيت

من العهود، والتي ما احسبني أطمع في أن تسكن إلي، أو تعطف علي، إلى
تلك النفس الظلوم، أهدي هذه المذكرة الميمونة، والتي آمل وكل ما أصبو إليه
والحمد لله، أن تتوجه بالقبول.

اللهم وفقنا لما تحبه و ترضاه، واحشرنا في زمرة أوليائك، وجملة أصفياك، يوم
لا يستغنى إلا بك، يوم لا ملجأ منك إلا إليك، يوم لا خير إلا لديك. اللهم
ربنا، يا ربنا نسألك عملا متقبلا، إنك أنت السميع العليم، وتب علينا يا مولانا،
إنك أنت الجواد الكريم. وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد رسول الله
وعلى آله وضحبه وسلم تسليما كثيرا.

• محمد طيبي

شكر وعرفان

بعد أن من الله علينا بإنجاز هذا العمل، فإننا نتوجه إلى الله عزوجل ولا
وأخرا بجميع المحامد والشكر على فضله وكرمه الذي غمرنا به فوفقتنا،
راجين منه زيادة نعمه وكرمه، وانطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم: "من
لا يشكر الناس لا يشكر الله"، فإننا نتقدم بالشكر و العرفان إلى الأستاذ
المشرف" بوجلال أحمد"، على إشرافه على هذه المذكرة، التي مهدت لنا
الطريق لإتمام هذه الدراسة، فله منا فائق التقدير، كما نتوجه بالشكر
الخاص لأساتذتنا المحترمين وطلبة الفوج الكريم الذين رافقونا طيلة المشوار
الدراسي ولم يبخلوا في تقديم يد العون لنا.

وفي الختام نشكر كل من ساعدنا وساهم في هذا العمل، حتى ولو بكلمة

طيبة

قائمة المحتويات

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	قائمة المحتويات
-	إهداء
-	شكر و عرفان
I	فهرس المحتويات
V	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
IX	قائمة الاختصارات و الرموز
XI	الملخص
أ - ح	المقدمة
7	الفصل الأول: الإطار العام للتنوع الاقتصادي والإيرادات العامة
8	تمهيد
9	المبحث الأول: الإطار العام للتنوع الاقتصادي
9	المطلب الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي
13	المطلب الثاني: أنواع التنوع الاقتصادي واهدافه
15	المطلب الثالث: محددات ومؤشرات التنوع الاقتصادي
21	المبحث الثاني: تفعيل سياسة التنوع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط
21	المطلب الأول: واقع التنوع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط
26	المطلب الثاني: تجربة النرويج الرائدة في التنوع الاقتصادي
30	المبحث الثالث: الإطار النظري للإيرادات العامة
31	المطلب الأول: مفهوم الإيرادات العامة
33	المطلب الثاني: تقسيمات الإيرادات العامة
35	المطلب الثالث: مصادر الإيرادات العامة
47	الفصل الثاني: واقع و آفاق سياسة التنوع في الجزائر خلال الفترة 2000-2020
48	تمهيد

فهرس المحتويات

50	المبحث الأول: حتمية التنوع الاقتصادي وإشكالات التحول الهيكلي في الجزائر
50	المطلب الأول: ضرورة التنوع الاقتصادي في الجزائر
66	المطلب الثاني: إشكالات التحول الهيكلي في الجزائر
77	المبحث الثاني: أهم الخيارات الاستراتيجية لتنوع الاقتصاد الجزائري
79	المطلب الأول: استراتيجية القطاع الفلاحي
88	المطلب الثاني: استراتيجية القطاع الصناعي
90	المطلب الثالث: استراتيجية قطاع الخدمات
93	المبحث الثالث: التنوع الاقتصادي حسب النموذج التنموي الجديد في الجزائر
93	المطلب الأول: ماهية النموذج الجديد للنمو في الاقتصاد الجزائري
96	المطلب الثاني: مقترحات و توصيات النموذج الجديد
99	المطلب الثالث: تنوع الاقتصاد من خلال الاقتصاد الأزرق
105	الخاتمة

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول	رقم الجدول
23	تطور مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات في الدول العربية النفطية خلال الفترة 2000-2014.	(01-1)
24	تطور حصتي الإيرادات النفطية وغير النفطية من الإيرادات العامة في الدول العربية	(02-1)
47	تطورات أسعار البترول وأثرها على موارد الميزانية	(01-2)
49	نتائج احتساب مؤشر التغير الهيكلي في الجزائر وعدد من الدول الأخرى	(02-2)
53	القيمة المضافة في قطاع الزراعة خلال الفترة (2000-2020)	(03-2)

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	العبارة	رقم الشكل
17	مؤشر جيني - منحني لورنز	الشكل رقم 01-1
29	استثمارات الصندوق السيادي النرويجي	الشكل رقم 02-1
5	تطور المتوسط السنوي لسعر برنت البترول خلال الفترة (2009-2018)	الشكل رقم 01-2
14	مؤشرات المالية العامة خلال الفترة (2000-2020)	الشكل رقم 02-2
27	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2009-2017)	الشكل رقم 03-2
28	تطور بنود الميزان التجاري من إجمالي الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2009-2017)	الشكل رقم 04-2
41	تطور أسعار صرف الدينار مقابل الاورو والدولار خلال الفترة (2009-2017)	الشكل رقم 05-2
42	العلاقة بين التحول الهيكلي واستدامة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة	الشكل رقم 06-2
45	تطور قيمة مؤشر ثايل بالنسبة للجزائر	الشكل رقم 07-2
50	مؤشر تنافسية الأداء الصناعي في الجزائر و بعض الدول العربية 2015	الشكل رقم 08-2
51	مساهمة قطاع الزراعة والغابات والصيد البحري في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2020)	الشكل رقم 09-2
95	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2020)	الشكل رقم 10-2
60	عدد السائحين الوافدين خلال الفترة (2000-2020)	الشكل رقم 11-2

قائمة الاختصارات والرموز

قائمة الاختصارات و الرموز

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز	العبرة
OPEC	Organization of the Petroleum Exporting Countries
SCI	Structure change index
PNDA	Plan national de développement agricole
PNDAR	Plan national de développement agricole rural
PPDRI	proximity program for integrated rural development
PIB	Produit intérieur brut
SDAT	Schéma Directeur d'aménagement Touristique

المخلص

أخذ التنوع الاقتصادي أهمية كبيرة، كاستراتيجية في البلدان العربية ومن بينها الجزائر، خاصة في ظل الصدمة النفطية التي تعيشها الدول النفطية. التي أثرت سلبا على الميزانية العامة لتلك الدول. إضافة إلى كون الثروة النفطية، هي من الثروات الناضبة. لذا يجب على الجزائر، البحث عن مصادر اقتصادية بديلة عن اقتصاد البترول لتمويل الخزينة العمومية وتساهم في تنوع الإيرادات العامة. لقد سعت الجزائر لإتباع استراتيجية التنوع الاقتصادي، من خلال تشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة، والعمل على إنشاء مناطق صناعية حرة وجلب رؤوس الأموال الأجنبية، إضافة إلى اهتمامها بالاستثمار في القطاع الخدمي وخاصة السياحي منه، وفق نموذج جديد للنمو.

الكلمات الدالة: التنوع الاقتصادي، الاستراتيجية، الصدمة النفطية، الميزانية العامة الطاقات المتجددة.

Abstract

economic diversification has taken great importance as a strategy in Arab countries, including Algeria, especially in the light of the oil shock experienced by the oil-producing countries, which negate affected the financial budgets of those states, adding to this the oilwealth is classified as a wealth depleted, so Algeria has to find theeconomic sources in order to funding the public treasury which isalternative for petroleum economy, as it contributes to the diversificationof public revenues. Algeria has sought to pursue economic diversificationstrategy by investing in renewable energies as permanent and sustainableinvestments, and as well as working on the establishment of free

industrial areas to encourage investment and to attract foreign capital, inaddition to its interest in investing in the tourism sector as a source of financing the public treasury.

financing the public treasury.

Keywords: the economic diversification, the strategy, the

Petroleum shock, General budget, the renewable energies.

مقدمة عامة

مقدمة :

ان الأمن الاقتصادي يعد من الأهداف التي تسعى كل البلدان للوصول إليه لما له من تأثيرات على الجوانب الأخرى للحياة، حيث تعتبر البلدان المتطورة اقتصاديا هي البلدان المسيطرة على الساحة السياسية العالمية وبالعكس تعتبر البلدان المتخلفة اقتصاديا هي نفسها البلدان التي تتميز بالتبعية السياسية للبلدان المتقدمة، ولهذا كان لزاما على هذه الدول أن تساع لبناء قاعدة اقتصادية قوية تسمح لها بمواكبة التطورات الحاصلة من جميع الجوانب.

حيث تتميز الاقتصادات التي تنتوع لديها مصادر الدخل بأداء اقتصادي أفضل من تلك التي تعتمد على قطاع واحد في توفير الدخل، وقد تجلت هذه الحقيقة أساسا بعد التقلبات التي عرفتها وتعرفها أسعار النفط وما يصاحبها من تأثير على الاقتصادات الريعية. لهذا سعت العديد من البلدان بالعمل الجاد على تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي وإنجاحها من خلال تبني عدة سياسات اقتصادية متنوعة والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي.

وفي خضم ذلك فان الاقتصاد الجزائري وما يعانيه من أحادية اقتصادية واختلالات في البنية الهيكلية و هذا منذ الاستقلال إلى يومنا حيث شهدت العديد من التحولات والتغيرات، اذ حاولت من خلالها السلطات العمومية وفي كل مرحلة إلى وضع سياسات

مقدمة

وإصلاحات للتكيف مع معطيات التغيرات بهدف رفع نجاعة المؤسسات الاقتصادية والاستجابة للمتطلبات الاجتماعية، إلا أن تلك الإصلاحات لم تثبت فعاليتها في إخراج الاقتصاد الجزائري من التبعية للعائدات النفطية. لهذا يجب عمل مراجعة جوهرية تستهدف تحقيق التنويع الاقتصادي. حيث تمت المصادقة على النموذج الجديد للنمو الاقتصادي من طرف وزارة المالية سنة 2016 الذي يهدف إلى تحقيق معدل نمو مستدام خارج قطاع المحروقات وكذا لتعزيز التنويع الاقتصادي الجزائري. والانتقال بالاقتصاد الوطني و تنويعه بحلول سنة 2030 .

1 - إشكالية الدراسة:

معالجة اشكالية التنويع الاقتصادي في الجزائر، وما هو تأثيره على زيادة الايرادات العامة للدولة من خلال دراسات تحليلية و قياسية تطبيقية ؟
و ما هي الاستراتيجيات والبدائل المناسبة للنهوض بالاقتصاد الجزائري لتحقيق تنويع اقتصادي وهذا لتعزيز و دعم ايراداتها؟

2 - الأسئلة الفرعية:

- ما مفهوم التنويع الاقتصادي، و ماهية الايرادات العامة؟

- ما هو واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

- ما هو النموذج الجديد للنمو الاقتصادي و ماهي مكانة التنويع الاقتصادي ؟

3- فرضيات الدراسة:

- التنويع الاقتصادي حتمي للخروج من التبعية النفطية و تحقيق نمو اقتصادي

مستدام في الجزائر.

- يتحقق هدف التنويع الاقتصادي في الجزائر بإجراء تغييرات هيكلية في دور الدولة

في قيادة الاقتصاد و لتعزيز إيراداتها.

4- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :

• اثبات مدى اهمية التنويع الاقتصادي على الاقتصاد الريعي في الجزائر خاصة .

• بيان ارتباط ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي بزيادة الإيرادات العامة .

• التعرف على أهم مفاهيم وسياسات التنويع الاقتصادي و دورها في تعزيز الإيرادات

العامة في الدول النفطية.

• إبراز أهمية وواقع القطاعات الاستراتيجية (الزراعة، السياحة، الصناعة...)

كقطاعات بديلة عن النفط في الجزائر وحتمية التنويع الاقتصادي.

5- أهمية الدراسة:

كونها تتعرض لأحد أهم المواضيع الحساسة والمهمة على مستوى الاقتصاد وهو التنويع الاقتصادي باعتبار ان الاقتصاد الجزائري يعتمد بالأساس على مصدر و قطاع وحيد لدعم الإيرادات وهو عرضة لمختلف الصدمات الخارجية و غير متحكم فيه، من هنا تتبع أهمية دراسة و مناقشة موضوع التنويع الاقتصادي في الجزائر لأنه يعتبر السبيل الوحيد للخروج من التبعية لقطاع واحد والمحافظة على استقرار الاقتصاد.

6- أسباب اختيار الموضوع:

- الأسباب الموضوعية:

حيث يعتبر من أهم مواضيع الساعة التي تسعى جل الدول الى التحرر من التبعية لقطاع واحد كمصدر رئيسي للنهوض باقتصاداتها خاصة في الدول النفطية و التحولات الاقتصادية التي يعرفها العالم التي تتجه الى البحث عن طاقات بديلة ومتجددة في حين ان الجزائر مازالت تعتمد على النفط و كذا تجربة الاقتصاد الجزائري مع موضوع التنويع الاقتصادي قد يكون جديدا نوع ما.

- الاسباب الذاتية :

ميولنا الشخصي، والرغبة في الخوض في المواضيع التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة إضافة إلى ارتباط الموضوع بنوع التخصص الذي نزاوله ذات الطابع الاقتصادي.

7- حدود الدراسة :

تم انجاز هذه الدراسة ضمن الحدود التالية :

• الاطار الزمني: تمتد فترة الدراسة من سنة 2000 إلى سنة 2020.

• الاطار المكاني: اخترنا أن تكون دراستنا لهذا الموضوع في الجزائر.

8- منهجية الدراسة :

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي حيث استخدمنا المنهج الوصفي في إعطاء شرح لمختلف المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بموضوع التنويع الاقتصادي. واستخدمنا المنهج التحليلي في تحليل الإحصائيات التي تم تجميعها.

9- صعوبات الدراسة :

نقص المراجع من الكتب، ونقص الإحصائيات المتعلقة بالموضوع في الجزائر. مع اختلاف الإحصائيات من مصدر لآخر، وذلك بين إحصائيات تقديرية وأخرى فعلية.

10- الدراسات السابقة :

فيما يلي نشير الى أهم الدراسات التي تمكنا من الاطلاع عليها والتي لها علاقة بالموضوع محل الدراسة:

- دراسة حاكمي بوحفص أستاذ التعليم العالي ، جامعة محمد بن أحمد - وهران 2 - الجزائر و الشارف بن عطية سفيان طالب دكتوراه، جامعة محمد بن أحمد - وهران 2 - الجزائر التنويع الاقتصادي في الجزائر :دراسة قياسية لتأثير القطاعات الأساسية خارج المحروقات خلال الفترة 1990 -2017.مجلة دفاتر اقتصادية المجلد 9 العدد2 ديسمبر2018.

تم التطرق للتنويع الاقتصادي في الجزائر وهذا خلال الفترة 1990 إلى غاية 2017 ،وذلك من خلال إبراز أثر القطاعات المحددة للنمو الاقتصادي ، باعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على حوالي 98 % من الإيرادات النفطية، هذا الأخير جعل منه مرهون بتقلبات أسعار النفط، وحسب الدراسات فان الاعتماد الشبه التام على مورد واحد قد يعرقل مسار النمو الاقتصادي من مختلف جوانبه، وهذا ما اوجب على الجزائر بتنويع اقتصادها، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية ما بين

قطاع المحروقات والنمو الاقتصادي مقارنة مع قطاع الصناعة والخدمات... الخ، كما اوضحت لنا هذه الدراسة ان النموذج الفلاحي هو القطاع المعول عليه فيما يخص القطاعات الغير النفطية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، وهذا ما يؤكد لنا على وجود تأثير القطاعات خارج النفط على النمو الاقتصادي للجزائر.

- دراسة صباغ رفيقة بعنوان التنويع الاقتصادي: استراتيجية الجزائر لما بعد البترول مجلة أوراق اقتصادية المجلد4 العدد01 جوان2020 تتلخص الدراسة حول تقييم ومعرفة واقع استراتيجية التنويع الاقتصادي بالجزائر حيث انتهجت الجزائر العديد من الاستراتيجيات لتفعيل التنويع الاقتصادي بمختلف القطاعات الاقتصادية و رغم ذلك مازال يعتمد الاقتصاد على قطاع المحروقات و هذا راجع الى هشاشة القطاعات الاخرى الفلاحي و الصناعي و الخدمات و هي بذلك تعاني من عجز في الجهاز الانتاجي و هذا ما يفسره وارداتها من الدول الاخرى على الرغم مما تمتلكه من موارد طبيعية وبشرية تؤهلها لتحقيق تطور اقتصادي كبير.

11- تقسيمات الدراسة :

تم تقسيم هذا العمل المتواضع الى فصلين في الفصل الأول تم التطرق الى الاطار النظري العام للتنويع الاقتصادي و نجد فيه المبحث الاول الاطار النظري للتنويع الاقتصادي اما المبحث الثاني نتكلم فيه عن الاطار النظري للإيرادات العامة حتمية

مقدمة

التنوع الاقتصادي والمبحث الثالث حتمية التنوع الاقتصادي. و في الفصل الثاني واقع وأفاق التنوع الاقتصادي في الجزائر و فيه المبحث الأول حتمية التنوع الاقتصادي للاقتصاد الجزائري والمبحث الثاني استراتيجيات التنوع الاقتصادي في الجزائر و المبحث الثالث مكانة التنوع الاقتصادي حسب النموذج الجديد للنمو في الجزائر والمبحث الرابع التوصيات والاقتراحات.

الفصل الأول

الإطار النظري العام للتنويع

الاقتصادي والإيرادات

العامّة

تمهيد :

لقد أدى الاعتماد المفرط على النفط إلى تكوين اقتصاد ريعي أحادي المصدر و هو ما جعله عرضة للصدمات الخارجية فأصبح رهين الأسواق العالمية التي تتميز بالتقلبات من حين إلى آخر . و من هذا المنطلق يتطلب العمل بل حتمية وضع استراتيجية للتنوع الاقتصادي من خلال البرامج والسياسات و الاهتمام بالقطاعات الأخرى الحيوية و الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد و رفع مستوى مساهمة القطاعات البديلة في الناتج المحلي التي تسعى الجزائر جاهدة إلى تجسيده على الواقع أسوة بالبلدان الأخرى التي حققت قفزة نوعية في تدعيم إيراداتها بعيدا عن النفط لتضمن استمرارية النمو الاقتصادي. ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى ثلاث مباحث نستعرض فيها الإطار النظري لمفاهيم التنوع الاقتصادي وحتمية التنوع الاقتصادي والإيرادات العامة .

المبحث الأول : الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

المبحث الثاني : حتمية التنوع للدول النفطية

المبحث الثالث : الإطار النظري للإيرادات العامة

المبحث الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

تمهيد:

في ظل الازمة التي مرت بها اقتصاديات الدول النفطية جراء الانهيار الحاد في أسعار النفط منذ سنة 2014 و استمر الى غاية 2019 بات التنوع الاقتصادي ضرورة حتمية الذي يتطلب توفير بيئة مناسبة تجعله أمر ممكن تجسيده على أرض الواقع ولهذا يستلزم في بداية الأمر اعطاء مفاهيم نظرية للتنوع الاقتصادي .

المطلب الأول : مفهوم التنوع الاقتصادي

1 - تعريف التنوع الاقتصادي:

لقد اختلفت الافكار حول مفهوم التنوع الاقتصادي لكن المؤكد والاساس هو اتباع استراتيجية بناءة بهدف الوصول الى معدل نمو الاقتصادي مقبول مع استمرارية و ديمومة ارتفاع النمو الاقتصادي و تعدد مصادر دعم ايرادات الدولة . الذي يرتبط بالسياسات التنموية من خلال توجيه الاقتصاد نحو قطاعات و أسواق متنوعة و هذا للتقليل من مخاطر التي تنجر من الاعتماد على مورد واحد والتقلبات الموجودة في الاسواق العالمية .

يعرف التنوع الاقتصادي أنه " الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسة في البلد التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون إن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات

ذات ميزة تنافسية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجياً لتكون بدائل يمكن أن تحل محل المورد الوحيد¹.

التنوع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق الخارجية، و يشار إلى التنوع إلى عدم وضع البيض في سلة واحدة فالاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة كما هو الحال بالنسبة لبغض الدول العربية التي تعتمد على أحد الموارد الطبيعية كالنفط و الغاز يجعل أي اقتصاد عرضة لمخاطر تلك المصادر، وبالتالي فإن وجود تنوع اقتصادي يعتمد على قطاعات عدة إنتاجية سلعية أو خدمية متنوعة و غير متركزة من شأنه أن ينوع مصادر الدخل و يساهم في تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد الإنتاج مما قد ينتج عنه ارتفاع في الدخل و استيعاب أكبر نسبة ممكنة من اليد العاملة و تحسين مستوى معيشة الأفراد².

أ- **التنوع الاقتصادي الأفقي** : و هو توزيع الاستثمار على أدوات مختلفة من نفس الفئة وذلك عن طريق خلق فرص لإنتاج منتجات جديدة في القطاع نفسه.

¹ - حامد عبد الحسين الجبوري، التنوع الاقتصادي و أهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية و الدراسات الاستراتيجية، شبكة النبا المعلوماتية، على موقع <http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/7989> تاريخ الاطلاع : 2022/03/22 ص 3.

² - محمد أمين لزعر، سياسات التنوع الاقتصادي، تجارب دولية و عربية ، التعريف بمفهوم التنوع الاقتصادي و أهدافه و محدداته و المعهد الغربي للتخطيط و الكويت ، 2014، ص 7 .

ب- التنوع الاقتصادي الرأسي : و هو توزيع الاستثمار على عدة قطاعات متفرقة و متنوعة ويهدف الى زيادة القيمة المضافة من خلال زيادة الروابط الأمامية و الخلفية ، حيث تكون مخرجات أحد القطاعات مدخلات لقطاعات أخرى¹ .

2- أهمية التنوع الاقتصادي:

للتنوع الاقتصادي أهمية بالغة في اقتصاديات الدول و خاصة الدول الريعية باعتبارها تعتمد على بصورة كبيرة على إيرادات مورد وحيد و باعتبار ان هذه الموارد ناضبة و غير مجددة ما يلزم هاته الدول عاجلا أو أجلا الى التوجه الى حتمية التنوع الاقتصادي وهذا لتفادي أي مشاكل ناتجة عن تقلبات أسعار الموارد في الاسواق العالمية و بالتالي تكمن أهمية التنوع الاقتصادي في هاته النقاط :

توصلت الدراسات إلى أن النمو الاقتصادي والتنوع الاقتصادي أمران حاسمان في تحقيق التنمية المستدامة في الدول و خاصة الدول الريعية حيث تحتلان مكانة هامة في تاريخ الفكر الاقتصادي و هذا لسببين اثنين وهما تركيز الصادرات في قطاع واحد (النفط و الغاز) الذي يتعرض للتقلبات في الاسواق العالمية و ثانيا أن قطاع المحروقات لا يولد فرص العمل وهذا ما يؤدي الى ضعف القطاعات الانتاجية التي توفر فرص العمل في مجالات شتى .

¹ - فطيمة بن عبدالعزيز مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3 – مجلد09 (العدد01) سنة 2020

ان التنوع الاقتصادي يحقق التوازن و استقرار في الموازنة العامة للدولة وهذا من خلال تفعيل القطاعات الانتاجية الاخرى بحيث تكون لها نفس المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي ومن جهة اخرى يؤدي ذلك الى تشجيع لوضع خطط مستقبلية و تنفيذها ويكون من خلال توفير الامكانيات والكفاءات من رأس مال بشري وتكنولوجيا و بيئة اجتماعية منافسة .. الخ .

ان الاعتبارات الاجتماعية و الانسانية لها دور أساسي لدى صانعي القرار اذ أن قطاع واحد لا يستطيع لوحده ان يوفر الية توزيع الدخل لذا من شان التنوع الاقتصادي أن يوفق في توزيع الدخل و يساهم بشكل فعال في التقليل من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الراهنة .

3 - أهداف التنوع الاقتصادي:

التنوع الاقتصادي هدف ضروري تسعى الى تحقيقه معظم الدول النفطية وبالتالي يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية التي تستفيد منها الدول التي تتبع استراتيجية التنوع الاقتصادي في ما يلي :

- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية. مثل تقلبات أسعار المواد الاولية في الاسواق العالمية أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية .. الخ .

ان التنوع الاقتصادي يحقق التوازن و استقرار في الموازنة العامة للدولة وهذا من خلال تفعيل القطاعات الانتاجية الاخرى بحيث تكون لها نفس المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي ومن

جهة اخرى يؤدي ذلك الى تشجيع لوضع خطط مستقبلية و تنفيذها ويكون من خلال توفير الامكانيات والكفاءات من رأس مال بشري وتكنولوجيا و بيئة اجتماعية منافسة .. الخ .

ان الاعتبارات الاجتماعية و الانسانية لها دور أساسي لدى صانعي القرار اذ أن قطاع واحد لا يستطيع لوحده ان يوفر الية توزيع الدخل لذا من شان التنوع الاقتصادي أن يوفق في توزيع الدخل و يساهم بشكل فعال في التقليل من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الراهنة .

3 - أهداف التنوع الاقتصادي:

التنوع الاقتصادي هدف ضروري تسعى الى تحقيقه معظم الدول النفطية وبالتالي يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية التي تستفيد منها الدول التي تتبع استراتيجية التنوع الاقتصادي في ما يلي :

- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية. مثل تقلبات أسعار المواد الاولية في الاسواق العالمية أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية .. الخ .

- تحسين و ضمان لاستمرارية التنمية من خلال تطوير قطاعات أخرى متعددة و متنوعة كمصدر للدخل و العملة الاجنبية و رفع قيمة الدخل المحلي الاجمالي و إيرادات الميزانية العامة و كذا تشجيع الاستثمار.

- تحقيق الاكتفاء الذاتي في السلع و الخدمات و زيادة الصادرات و التقليل من الواردات وتوفير فرص الشغل و بالتي الرفع من المستوى المعيشي للأفراد.

- يساهم التنوع الاقتصادي في زيادة القطاعات الاقتصادية المنتجة وفي تقوية العلاقة التشابكية فيما بينها مما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الانتاج التي تنعكس ايجابا على النمو الاقتصادي.

- يساهم التنوع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من القطاعات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز الاستثمارات في عدد قليل من القطاعات.

المطلب الثاني : مستويات التنوع الاقتصادي.

رغم تنوع الأنشطة الاقتصادية واختلاف جوانبها وأشكالها وذلك حسب مجال كل منها، فهناك التنوع الخاص بالمستوى الجزئي وهو مرتبط بالعملية الإنتاجية في المؤسسة، والتنوع الخاص بالمستوى الكلي والمتعلق بهيكل التجارة الخارجية للدولة، بالإضافة إلى مستويات أخرى للتنوع تتمثل في: تنوع الأسواق، تنوع الأصول، تنوع القطاعات التنافسية، تنوع الصادرات.

*تنوع الإنتاج: وهو إنتاج سلعة جديدة دون التخلي عن المنتجات السابقة كما يمكن أن يتحقق بالاندماج مع مؤسسات أخرى تعمل في ذات الصناعة ولكنها تنتج منتجات أخرى، أي التشابه

في الخصائص التكنولوجية المرتبطة بالإنتاج أو التشابه في عملية التسويق أو الخبرة اللازمة لإجراء البحوث المرتبطة بالمنتجات¹.

وعلى مستوى الاقتصاد ككل، يحصل تنوع الإنتاج عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي والخدمات.

***تنوع التجارة الخارجية:** أي معرفة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة بقياس نسبتها من الإجمالي الصادرات ودراسة طبيعتها فتنوع هيكل الصادرات سيكون حلا مثالي الى استمرارها كما أن شدة التنوع في تركيبة الواردات وعدم التركيز على نوع أو مجموعة محددة سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلاليتها.

***تنوع الأصول:** أي تقسيم أصول أي دولة إلى ثلاثة أنواع وهي الطبيعية، المنتجة وغير الملموسة تتضمن الأصول الطبيعية الموارد الأرضية، من غابات وأراضي ومراع. والأصول المنتجة إلى رأس المال المنتج، وهو يتضمن الاستثمارات المادية ورأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي. أما الأصول غير الملموسة تشير إلى المؤسسات الوطنية وحكم القانون.

***تنوع الأسواق:** يحتل نفس القدر من الأهمية، فالاعتماد على سوق واحد يجعل الاقتصاد عرضة للمخاطر في حالة انخفاض الطلب على المنتجات وللتقليل من المساوئ يجب تنوع

¹ - قرومي حميد، بن ناصر محمد، ضرورة التنوع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات العدد 11.

الأسواق، ففي حالة انخفاض الطلب في سوق يكون في الأسواق الأخرى أكثر استقرارا فالبلد الذي يصدر بكثرة يدل على قدرته على المنافسة الدولية.

***تنوع القطاعات التنافسية:** الاقتصاديات الأكثر تنوعا هي التي تتحكم في المنتجات الأقل إنتاجا على المستوى الدولي، وهذا ما يزيد من فرص تحقيق مكاسب التنافسية. *تنوع الصادرات: هناك مجموعتين من الصادرات: صادرات المحروقات والصادرات الأخرى. صادرات المحروقات: والتي تعتمد بشكل شبه كلي على صادرات النفط.

صادرات الغير نفطية: والتي تتمثل في المواد او السلع الغير نفطية مثل: المواد الغذائية، مواد التجهيز الزراعية، مواد التجهيز الصناعية، السلع الاستهلاكية الغير غذائية. ويتم تصديرها من خلال مجموعة من التحفيزات المالية ، التحفيزات الجبائية للتصدير، التحفيزات الجمركية.

المطلب الثالث : محددات ومؤشرات التنوع الاقتصادي.

أولا : محددات التنوع الاقتصادي:

ان التنوع الاقتصادي مرتبط بمجموعة من المتغيرات والتي تلعب دورا مهما في نسبة نجاحه او فشله و قد تعددت محددات التنوع الاقتصادي وتشمل خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنوع وهي:

1 - الحوكمة : والتي تعتبر شرطا أساسيا لبناء بيئة مواتية للتنوع الاقتصادي وهي النشاط الذي تقوم به الإدارة وتتعلق بالقرارات التي تحدد التوقعات ، أو منح السلطة، أو التحقق من الأداء، وتتألف إما من عملية منفصلة أو من جزء محدد من عمليات الإدارة أو القيادة، حيث توفر حوكمة جيدة يساعد على زيادة التنوع الاقتصادي.

2- دور القطاع الخاص: يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورا مهما في تعزيز التنوع الاقتصادي من خلال قيادة الابتكار في النشاط الاقتصادي وفي القطاعات غير المستغلة حيث يمكن البحث والتطوير لأنشطة جديدة وبالتالي جلب الابتكار في الاقتصاد.

3 - الموارد الطبيعية: فهي من العوامل التي تستطيع قيادة التنوع الاقتصادي لأي بلد حيث يمكن استغلالها لزيادة الصادرات والسلع المنتجة.

4 - القدرة المؤسسية و الموارد البشرية: ان التنوع الاقتصادي يعتبر عامل مهم في توزيع الدخل والتخلص من الفوارق الاجتماعية في كل المستويات ويشمل تأثير المؤسساتية على النمو الاقتصادي على تأثير الاستثمار في رأسمال المادي و البشري، التكنولوجيا، التنظيم في الإنتاج إضافة إلى العامل الجغرافي و يكون ذلك على المدى الطويل أكثر من المدى القصير.

ثانيا : مؤشرات التنوع الاقتصادي:

لابد من دراسة بعض المؤشرات التي من خلالها نستطيع قياس درجة التنوع في القطاعات الاقتصادية وهذا من أجل تقييم مدى نجاح التنوع الاقتصادي في أي دولة من الدول . ويتم

تحديد المعايير من خلال الاستعانة بتحليل بالبيانات المتوفرة التي تعكس صورة واضحة عن الهيكل الاقتصادي .

وهناك العديد من المؤشرات الإحصائية لقياس التنوع، تتفاوت في كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس بحيث يرجع هذا الاختلاف إلى أن كل مؤشر يتميز بقياس خاصية معينة منها ما يعتمد على قياس ظاهرة التشتت (Disperion) مثل معامل الاختلاف، و بعضها يعتمد على قياس خاصية التركيز (Concentration) كمؤشر جيني، وأخرى على درجة التنوع مثل معامل هيرفندال-هيرشمان الذي يعتبر من أكثر المؤشرات استعمال في قياس درجة التنوع. ومن المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنوع توزيع الناتج المحلي الاجمالي حسب النشاطات الاقتصادية و بنية الناتج المحلي و توزيعه بين ناتج نفطي و ناتج غير نفطي و بنية الصادرات وتوزيعها بين نفطي و غير نفطي و توزيع الإيرادات الفعلية للحكومة بين نفطية وغير نفطية. و قد وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (UNCTAD) في محاولتها لتحديد الدول الأقل نمواً، معيار للتنوع الاقتصادي تتكون من أربعة عناصر و هي¹.

-مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.

- نسبة إسهام العمل في الصناعة.

- مقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء.

¹- ممدوح عوض الخطيب، اثر التنوع الاقتصادي على النمو في القطاع الغير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، الكويت 2011مجلد 211 و العدد 18 ص2.

- مقدار التركيز في الصادرات.

وفيما يلي مؤشرات المستخدمة في قياس درجة التنوع الاقتصادي :

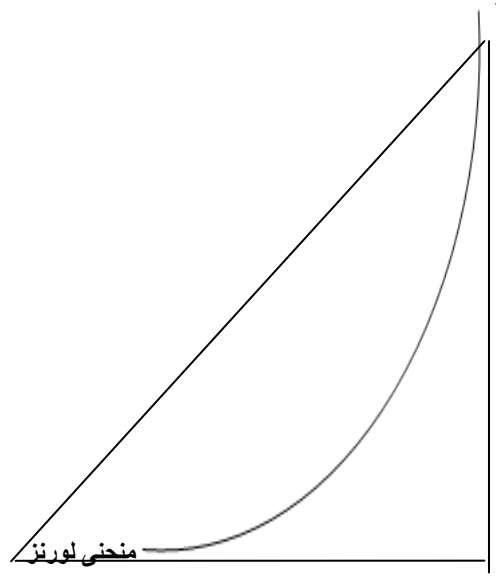
1 - مؤشر التركيز (Concentration): حيث يتم حساب مدى تركيز الظاهرة المدروسة أو

توزيعها ومن أفضل مقاييسه مؤشر جيني المعروف بالمساحة المحصورة بين منحنى لورنز وقطر

المثلث (ABC) ومساحة المثلث قائم الزاوية (ABC) كما يبين الشكل التالي:

الشكل رقم 1- 01: مؤشر جيني

منحنى لورنز



يعطى بالعلاقة التالية:

$$G = 1 - \sum (x_k - x_{k-1})(y_k + y_{k+1})$$

حيث :

XK: التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي الذي يمثل على المحور الأفقي .

YK: التكرار التجميعي النسبي التصاعدي الذي يمثل على المحور الرأسي.

تتراوح قيمة المؤشر الجيني بين الصفر الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة و الواحد الصحيح الذي يمثل عدم المساواة .

2- مؤشر هيرفندال-هيرشمان (HHI): ويستخدم لقياس التنوع في تركيب ظاهرة ما ويعتمد على تركيب وبنية المتغير و مدى تنوعه و كذلك لإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناته ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي وقد تم تصميمه خصيصا لقياس مقدار التركيز في قطاع الصناعة او اي قطاع اخر و تم استخدامه في المحاكم الامريكية لقياس الاحتكار في صناعة ما او قطاع معين¹.

كما تم استخدامه في قطاع التصدير في الولايات المتحدة الامريكية للتجارة و التنمية .

و يعرف بالصيغة التالية :

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{t=1}^N (xi/x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

¹ - المصدر: ممدوح عوض الخطيب، المرجع سبق ذكره، ص8

حيث N: عدد النشاطات.

X_i : ناتج النشاط.

X: الناتج المحلي الاجمالي لجميع النشاطات.

وتتراوح قيمة هذا النشاط بين الواحد الصحيح و الصفر أي محصورة بينهما ($1 > H > 0$) فاذا كانت قيمة المعامل تساوي الواحد فان التنوع يكون معدوم وفي هذه الحالة يكون فيها الاقتصاد مرتكزا على قطاع واحد فقط أما اذا كانت قيمة المعامل تساوي الصفر فان ذلك يبين أن هناك تنوع كلي في الاقتصاد و منه فان القيم المنخفضة للمعامل و التي تقترب من الصفر تدل على ان الاقتصاد لديه قابلية اكبر و قدرة عالية للتنوع الاقتصادي في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على قطاعات متعددة وعلى العكس من ذلك فان القيم المرتفعة للمعامل تدل على انحصار الاقتصاد على قطاع واحد وتوزيع النشاطات منعدم¹.

مؤشر فلاديمير كوسوف : حيث يهتم بدراسة التغييرات الهيكلية في الاقتصاد معين يأخذ هذا

المؤشر الصيغة التالية :

$$\text{COS} = \frac{\sum_{t=1}^n D_i^2 X B_i^2}{\sqrt{\sum_{t=1}^n D_i^2 X} \sqrt{\sum_{t=1}^n B_i^2}}$$

¹ - ميلود بوعبيد، محمد بن البار قياس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000/2018، مجلة أبحاث اقتصادية و ادارية ، 2020، مجلد 14، العدد 03، ص148.

حيث :

Di: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس .

Bi: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة .

Cos: مؤشر فلاديمير كوسوف.

حيث كلما أصبحت القيمة تساوي الصفر أي $COS=0$ يعني ذلك انه هنالك تغييرات هيكلية

في الاقتصاد المعني و على العكس في حالة الابتعاد على هذه القيمة الذي يدل على انخفاض

في تلك التغييرات الهيكلية .

4 - مؤشر تركيز الصادرات: اي مدى تنوع الصادرات حيث يقيس هذا المؤشر انحراف حصة

صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة من اجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك

السلع الرئيسية في الصادرات العالمية ، و يتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر و الواحد اي

كلما اقتربت هذه القيمة من الصفر كلما كانت درجة التنوع في الصادرات أعلى و عندما

تتساوي قيمة المؤشر مع الصفر فان هيكل الصادرات الوطنية يتطابق مع الصادرات العالمية.

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$D_j = \frac{\sum_i |H_{ij} - H_i|}{2}$$

حيث :

Hij: تمثل صادرات السلعة i من اجمالي صادرات الدولة j .

H: تمثل صادرات السلعة من اجمالي صادرات العالم .

المبحث الثاني : تفعيل سياسة التنوع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة

للنفط.

تمهيد:

لقد ارتبطت اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط بشكل وثيق بالقطاع النفطي منذ طفرة أسعار النفط الأولى (1973). حيث واجهت تحديات اقتصادية كبيرة ناجمة عن الاعتماد الكلي على استغلال الموارد الطبيعية وذلك في ما تتميز به أسعارها من تقلبات حادة في الأسواق العالمية و من صدمات متكررة و لتجنب الآثار السلبية لهذه الصدمات توجب على الدول العربية تبني سياسات جادة و ذلك للتقليل من الاعتماد على إيرادات الموارد الطبيعية غير المستقرة لذا فقد تزايدت أهمية الاهتمام بالتنوع الاقتصادي الى درجة انه أصبح أساسيا في الخطط و الرؤى الاستراتيجية لعدت دول عربية كروية 2030 في كل من السعودية والبحرين و قطر ورؤية 2035 في دولة الكويت و رؤية 2040 في سلطنة عمان و رؤية 2050 في الامارات العربية المتحدة .

المطلب الاول: واقع التنوع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط

لابد من الإشارة الى حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة في العقدين الماضيين في اقتصاديات الدول العربية النفطية ، اذ استخدمت هذه الدول عائداتها من النفط لبناء البنية

التحتية وخلق فرص العمل وتحسين المؤشرات الاجتماعية حيث تسير اقتصاداتها الى اتجاه أكثر تنوعا من خلال مساهمة قطاعات أخرى في الناتج المحلي وتغير هيكل اقتصاداتها حيث شهد العقدين الماضيين ظهور النشاط الصناعي والمالي والتجاري والسياحي والنقل والاتصالات والبناء، كمساهمين رئيسيين في الناتج المحلي الاجمالي. وهناك العديد من المؤشرات التي تعمل على تقييم نجاح سياسات التنوع الاقتصادي ومدى تقدمها .

اولا- بعض مؤشرات التنوع الاقتصادي في بعض الدول العربية المصدرة للنفط : ويمكننا ان نتطرق الى بعض المؤشرات وهذا نظرا لمحدودية البيانات والمعلومات كما يلي :

1 - الاهمية النسبية للقطاعات في الناتج المحلي الاجمالي : كلما زاد التنوع الاقتصادي زادت مساهمة القطاعات الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي . وعلى الرغم من ان هناك تناقص تدريجي في الحجم النسبي لقطاع النفط لاقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط الا انه مرتبط بتقلبات أسعار النفط العالمية وما يعزز ذلك هو ان متوسط مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي تنخفض كلما انخفضت اسعار النفط وتحسن كلما تحسنت اسعار النفط حيث انخفضت نسبة المساهمة في سنة 1986 الى 27.24 % و هذا نتيجة تراجع اسعار النفط ،بينما ارتفعت خلال الفترة 2000 الى 2008 من 35.6 % الى 53.29 % و هذا نتيجة استمرار ارتفاع أسعار النفط . و عند تفصيل الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات المساهمة في النشاط الاقتصادي تبين ان القدر الاكبر من النمو في القطاعات

الأخرى خارج قطاع النفط قد تحقق من مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي حيث شهدت تسارعا قويا خلال الفترة من 1981 إلى 2014 حيث تؤدي الخدمات المصرفية و المالية دورا رئيسيا في جميع اقتصاديات هذه الدول ، وبالإضافة إلى قطاع الخدمات فقد شهدت الصناعات التحويلية تطورا ملحوظا و قفزة نوعية حيث كانت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من نسبة 4.89% سنة 1981 إلى نسبة 9.8% خلال الفترة من 1999 إلى 2009 لتتخفص سنة 2014 إلى نسبة 8.1%¹.

أما فيما يتعلق بالقطاع الزراعي فمازالت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة، إذ إن سياسة التنوع الاقتصادي لم تصل إلى تطور حقيقي في هذا القطاع حيث كانت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية من 1.13% سنة 1981 إلى 5.96% سنة 1999 لتتخفص إلى 1.9% سنة 2014².

2- نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات: لقد سعت الدول العربية النفطية إلى تنمية صادراتها الغير نفطية والتقليل من هيمنة صادرات النفط خلال العقد الأول من القرن الحالي وقد انتقلت هذه النسبة من 65.33% سنة 1995 إلى نسبة 77.28% سنة 2000 وذلك بسبب ارتفاع العائدات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط لتتخفص بعدها إلى نسبة 62.65% سنة 2005 ونسبة 55.72% سنة 2012 والذي يعكس زيادة مساهمة

¹- بلقلة براهيم الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، تاريخ 2018/04/02 . بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أعداد مختلفة.

²- بلقلة براهيم، المرجع السابق.

الفصل الأول: الإطار النظري العام للتنوع الاقتصادي والإيرادات العامة

الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات رغم ارتفاع قيمة الصادرات النفطية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط وهوما يعكس جهود الدول العربية النفطية في تنمية صادراتها خارج قطاع النفط.

الجدول رقم (1 - 01) : تطور مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات في الدول العربية النفطية خلال الفترة 2000-2014. الوحدة %

البلد	2000	2005	2010	2012	2014
السعودية	91.5	75.7	73.43	80	79.8
الكويت	93.2	62.9	92.2	67.75	69.2
الامارات	52.5	38.5	27.27	31.18	26.4
قطر	67.6	52.2	28.52	17.24	17.30
عمان	77.7	70.5	61.28	66.08	68.9
ليبيا	90.7	92.7	83.70	81.68	79.2
الجزائر	65.5	47.8	49.1	48.39	52.4
المجموع	77.28	62.59	55.72	55.73	56.4

- الجدول رقم (1-01) المصدر: التقرير الاقتصادي العربي

- نسبة العائدات غير النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة : ان سيطرة الإيرادات النفطية على هيكل الإيرادات العامة للدول النفطية و نسبة ضئيلة لمساهمة المصادر الاخرى في الإيرادات والتي تعاني من مشكلة انخفاض قاعدتها ومن أهم هذه المصادر الإيرادات الضريبية والتي تعد مصدر ثانويا لهذه الدول اذ لم يتجاوز نسبة مساهمة هذا المصدر 10% في أغلب الدول العربية النفطية . أن ارتفاع نسبة مساهمة إيرادات النفط في تمويل الميزانية العامة للدولة يعني تخلف في مساهمات القطاعات الاخرى وضعف الجهاز الضريبي في خلق موارد اضافية للميزانية العامة.

الفصل الأول: الإطار النظري العام للتنويع الاقتصادي والإيرادات العامة

الجدول رقم (1 - 02): تطور حصتي الإيرادات النفطية وغير النفطية من الإيرادات العامة في الدول العربية

السنوات	2000	2005	2008	2011	2014
الإيرادات النفطية %	82.33	83.28	84.93	82.55	84.50
الإيرادات غير النفطية %	17.67	16.75	15.07	17.45	15.50

Source: International Monetary Found [IMF],Gouvernement Finance Statistics year book (الجدول رقم 02)

Washington, D.C, Various1issues(1980-2014)

وما يمكن استنتاجه هو على انه بالرغم من الانجازات التي تمت في العقود الماضية الا ان النفط مازال يسيطر على اقتصادات الدول العربية النفطية ولا زالت امامها العديد من التحديات من اجل التخلي عن التبعية النفطية المفرطة ففي فترات انخفاض اسعار النفط كان التنويع هدفا رئيسيا وعند ارتفاع اسعار النفط و إيراداته تصرف انظار الحكومات عن التنويع الاقتصادي اذا يرى بعض المراقبين أن الرغبة في التنويع تتناسب عكسيا مع سعر النفط .

ثانيا - متطلبات تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي : نظرا للتباين المسجل خلال دراستنا لبعض مؤشرات التنويع الاقتصادي تبين نجاحها في بعض المؤشرات وفشلها في اخرى وبذلك مازال هناك الكثير للدول العربية النفطية اذا ما أرادت تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي ولن يأتي ذلك الا بتحقيق جملة من الشروط الضرورية لتحقيق ذلك نذكر منها ما يلي¹:

1- تعزيز الاستثمار الاجنبي المباشر: حيث يعتبر عنصرا هاما داعما للتنويع الاقتصادي

وتوسيعا لقاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطني حيث عملت الدول العربية النفطية الى تكثيف

¹- بلقلة براهيم المرجع السابق .

جهودها لجلب الاستثمار الاجنبي الهادف الى التنوع الاقتصادي و الى التصدير لتعزيز قدرتها التنافسية في الاسواق العالمية .

2- الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي و تعزيز الاستدامة المالية : رغم التطور الملحوظ في مجال تنوع اقتصادات الدول العربية النفطية واطلاق برامج انفاق كبيرة على البنية التحتية الا انها تواجه تحديا كبير او الذي يتمثل في استقرار الاقتصاد الكلي و ضمان اتباع سياسة مالية مستدامة على اعتبار ان جل الايرادات في هذه الدول متأتية من عائدات النفط وهي بذلك معرضة لتأثير تقلبات أسعار النفط العالمية لذلك يجب دعم الاسس المالية الذي يعتبر واحد من التحديات الرئيسية التي تواجهها هذه الدول .

3 - تحسين بيئة الأعمال : توضح معظم خطط التنمية في الدول العربية النفطية الى الحاجة الى تقوية بيئة الأعمال بشكل أكبر من أجل دعم النمو و تنوع اقتصاداتها حيث تشير العديد من الدراسات التي تصنف القدرة التنافسية العالمية و بيئة الاعمال الى جهود الدول العربية النفطية الى تسيير الانظمة وتحسين بيئة الاعمال حيث سجلت كل من قطر و المملكة العربية السعودية أداء مرتفعا في مؤشرات ممارسة الاعمال اما باقي الدول العربية تأتي في مرتبة أقل من متوسط الاداء في الدول المتقدمة .

4- تفعيل دور القطاع الخاص : حيث يشكل القطاع الخاص دور مهم في سياسات التنوع الاقتصادي و يساعد على تغيير توجه الاقتصاديات المعنية من الاعتماد على القطاع العام

كمحرك اولي للنمو الى اقتصاد يقوده القطاع الخاص في النمو و قد كانت هذه العملية اجمالا عملية تدريجية و في بعض الاحيان مترددة .

5- **تفعيل دور الحوكمة:** حيث يعد الحكم الراشد عاملا مهما في بناء بيئة ملائمة للتنوع الاقتصادي من خلال التخطيط ووضع استراتيجيات وسياسات من شأنها متابعة القطاعات الاقتصادية غير النفطية وضمان تطورها و تؤدي الحكومات دورا مهما من خلال وضع اطار تنظيمي يوفر مناخ أعمال جيد يعمل على تطوير الانشطة الاقتصادية .

المطلب الثاني : تجربة النرويج الرائدة في التنوع الاقتصادي.

تمثل التجربة النرويجية أحد المحاور الهامة التي يجب الوقوف عندها لاستخلاص العبر خاصة من قبل الدول النفطية التي تواجه تقلبات و تدهور في ميزان مدفوعاتها وارتفاع عجزها المالي كلما سجل برميل النفط تراجعاً ملموساً فالنرويج أثبتت نجاحها في تحويل ثروتها النفطية إلى أصول منتجة وفقاً لما تقتضيه متطلبات التنمية المستدامة والحفاظ على العدالة بين الأجيال.

الفرع الأول : لمحة عن الاقتصاد النرويجي

يوصف الاقتصاد النرويجي بأنه اقتصاد شامل ومتنوع إذ يتألف من مزيج من اقتصاد رأسمالي مزدهر يقوم على السوق حيث تشكل مجموعة من الشركات الرأسمالية التي تعد إحدى الركائز الأساسية في الاقتصاد ، في حين تسهل الحكومة عمل تلك الشركات من أجل تشجيع

الاستثمار وتنشيط سوق العمل ومن ثم القضاء على البطالة ، أما القطاعات الاستراتيجية فتساهم بها الدولة بحسب ما تتطلبه الحاجة الاقتصادية للبلد. ويمتلك الاقتصاد النرويجي مقومات الصناعة والزراعة والتجارة التي ساهمت في نموه وتطوره جملة من العوامل أهمها امتلاك النرويج لموارد طبيعية كبيرة ومتنوعة وتأخذ صناعة النفط مركز الصدارة في النشاطات الاقتصادية من خلال مساهمتها الكبيرة في الناتج الوطني، والعائدات الكبيرة المتأتية منها بما يتيح ادخارها واستثمارها لمصلحة الأجيال القادمة¹.

وقد تم اكتشاف النفط في النرويج سنة 1969 و بدأ انتاجه في سنة 1971 وكان المبدأ الأساسي استغلال النفط في النرويج هو تحويل النفط بأنجع الوسائل إلى منافع مستديمة في المجتمع حيث اعتمدت النرويج في ذلك على مسارين القيام بنفسها باستغلال النفط أو تحويل ذلك إلى شركات عن طريق منح امتياز الاستغلال وهو المسار الذي اعتمدته في معظم عمليات الاستخراج غير أن السيطرة والإشراف يخضع للحكومة².

الفرع الثاني: استراتيجية التنويع الاقتصادي في النرويج

كان للحكومة النرويجية دور كبير في نجاح تجربة التنويع الاقتصادي بالاعتماد على الصناعة النفطية حيث جعلت من هذه الصناعة قطاعا رائدا ومحركة للتنمية الوطنية الشاملة

¹-أمنة محمد علي ، مقومات النظام السياسي النرويجي ، مجله دراسات دولية مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية 2010 العدد 45 ، ص 119

²- محمد حسين الجبوري وآخرون، التجربة النفطية في النرويج و إمكانات تطبيقها في العراق ،مجلة الإدارة والاقتصاد،جامعة كربلاء - العراق، 2015المجلد03، العدد10، ص141.

وتتلخص استراتيجية النرويج لتحقيق التنوع الاقتصادي انطلاقاً من الصناعة النفطية في
المحاور التالية:

1- التوافق السياسي حول إدارة النفط: اتبعت النرويج سياسة واضحة المعالم حول إدارة
موارد النفط حازت على إجماع سياسي تجسدت في وثيقة الوصايا العشر حظيت بالاتفاق
الجماعي في البرلمان النرويجي سنة 1971 ولعل أهم ما يميز هذا التوافق السياسي هو مبدأ
السيطرة مع إتباع سياسة الإسراع على مهل، والتي فحواها مراعاة التوازن بين الرغبة في نمو
عمليات النفط من جهة، والتأني من أجل تحاشي الصدمات المضرة بالاقتصاد من جهة
أخرى¹.

2 - التعاون الفعال بين السلطات الحكومية والشركات العاملة : يظهر هذا التعاون في
مساهمة الحكومة النرويجية كمستثمر مع شركات النفط ، وعلى هذا الأساس توصلت الصناعة
إلى مشاريع مشتركة تشمل كثيرا من الشركات والسلطات الحكومية في بعض الأحيان.

3 -الاعتماد على العمالة المحلية:على خلاف ما عليه الحال في العديد من الدول المصدرة
للنفط لم تفتح النرويج سوق عملها للعمالة الأجنبية الرخيصة وعضوا عن ذلك عمدت إلى
وضع سياسات تساهم في زيادة مساهمة العمالة الوطنية المحلية في سوق العمل وبخاصة
الإناث بما يضمن إيجاد حل لمشكلة نقص العمالة.

¹- فارس مطلوش، مراد كواشي، عرض لبعض جوانب التجربة النرويجية في استغلال النفط ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي حول تقييم
استراتيجيات و سياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البيئة المحروقات في أفق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة - الجزائر، يومي
28 و 29 أكتوبر.

4 - إدماج وربط قطاع النفط بالقطاعات الأخرى : وذلك من خلال فرض اعتماد هذا القطاع النفطي في تأمين احتياجاته على إنتاج الشركات المحلية، كما فرضت النرويج على الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط اعتمادا تاما على العمالة الوطنية ومراكز البحث والجامعات النرويجية لحل مشكلاتها التقنية المرتبطة بعمليات التنقيب والإنتاج وألزمها بالاعتماد على القطاعات النرويجية في كل ما يتعلق بعمليات التشغيل والصيانة.

5 - إدارة العوائد النفطية بواسطة الصندوق السيادي للنرويج : حيث تأسس صندوق النفط النرويجي سنة 1990 وتم تحويل الأموال لأول مرة من خزينة الدولة إلى الصندوق سنة 1996. يعمل صندوق النرويج السيادي وفق الضوابط التالية¹:

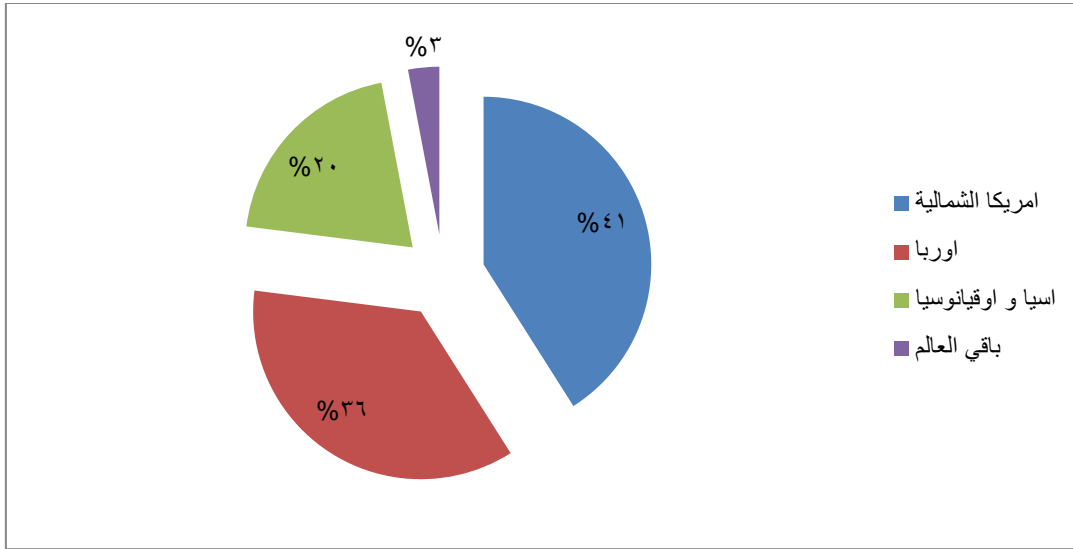
- 1 - دخل الصندوق يشمل كل عائدات النفط والربح المترتب عن الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق.
- 2 - تحقيق أعلى ربح ممكن مع أقل مجازفة، وتحاشي المشاريع التي تسيء إلى الانسان أو إلى البيئة.
- 3 - عدم السماح للحكومة بسحب أية أموال من الصندوق في الظروف العادية الا بنسبة ثابتة لا تزيد عن 4% من الربح السنوي للاستثمارات التي يقوم بها الصندوق .

¹ - مهديد فاطمة الزهراء، حواس مولوده : التجربة النرويجية كأحد التجارب الناجحة في إدارة صندوق الثروة، المهدي الفرغ، التحديات والدروس المستفادة للجزائر، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة الجزائر، يومي 29-30 نوفمبر 2016.

4 - يمنع الاستثمار داخل النرويج ولا يجوز للصندوق التملك في أي شركة أكثر من 10 % مهما كان العائد. و يركز الصندوق استثماراته في الخارج حيث يتبع استراتيجية توزيع الاستثمارات، بهدف الحصول على استثمارات متنوعة و توزيع المخاطر و توليد أعلى عائد ممكن فهو يستثمر في 77 دولة موزعة على أنحاء العالم و ما يقارب 9000 شركة.

و الشكل التالي يوضح توزيع الاستثمارات حسب المناطق الجغرافية.

الشكل رقم 1-01 استثمارات الصندوق السيادي النرويجي



يتضح من خلال الشكل رقم 1-01 :

أن أغلب استثمارات الصندوق تتركز في أمريكا الشمالية بنسبة 41 % من إجمالي استثماراته تليها أوروبا بنسبة 36%. و نسبة 20% في آسيا و أوقيانوسيا . ونسبة 3 % في باقي العالم ويتم الاستثمار في ثالث فئات من الاصول وهي: الاسهم، السندات والعقارات، فحسب بيانات

بنك النرويج خلال 31 مارس 2018 . بلغ الاستثمار في الاسهم 2.66 % أما في السندات فبلغ 2.31% بينما كان الاستثمار في العقارات بنسبة 7.2%.

إن هذه الاستثمارات حقق عوائد مهمة للنرويج كنتيجة لإدارتها الرشيدة لمواردها، وهو ما جعل من الصندوق أداة حقيقية للتنوع الاقتصادي في النرويج، عبر مساهمته في تنوع مصادر الدخل الوطني للبلاد .

المبحث الثالث: الإطار النظري للإيرادات العامة

لقد أدى تطور الدولة و ازدياد النفقات العامة الى تطور نظرية الإيرادات العامة ، الأمر الذي تجلت آثاره في تطوير في تطور حجم هذه الإيرادات و التي تعددت انواعها وأغراضها وهو ما تعني في الوقت نفسه تطوير محدداتها ولقد ترتب على ذلك أن نظرية الإيرادات العامة لم تعد مقصورة كما كانت في الفكر المالي التقليدي على تمويل النفقات العامة بل أصبحت الإيرادات العامة أداة من أدوات التوجيه الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع ، هذا من ناحية و من ناحية أخرى فقد تعددت مصادر الإيرادات العامة في العصر الحديث ، و تنوعت أساليب و اختلفت طبيعتها تبعا لنوع الخدمة العامة التي تقوم بها الدولة والهدف منها ،ومع التعدد الذي شهدته مصادر هذه الإيرادات فقد قام الفكر المالي بالعديد من المحاولات لتقسيم الإيرادات العامة على أساس التمييز بين أنواعها المختلفة الى أقسام مختلفة يضم كل منها الموارد المتحددة في الطبيعة والمتشابهة في الخصائص .

إذا تتبعنا التطور التاريخي لنظرية للإيرادات العامة فسنجد ان الدولة قديما كانت تحصل على إيراداتها في صورة عينية مستخدمة سلطاتها و سيادتها في اجبار الافراد على الانتماء لجيوشها والقيام بالأشغال العامة وتفرض أيضا على المزارعين الحرفيين على تقديم نسبة معينة من إنتاجها إليها و إذا كان هذا الحال في عصر الرق فان الوضع قد اختلف في ظل الدولة الحديثة . فمع استخدام النقود كأداة للمبادلة و مخزن للقيم بشكل واسع أصبحت الدولة تحصل على إيراداتها في شكل نقدي و تنوعت مصادر الإيرادات فبالإضافة الى إيرادات الدولة التي تعتمد على عنصر الاجبار ظهرت إيرادات أخرى مصدرها النشاط الاقتصادي للدولة أي تلك الإيرادات الناتجة عن مشاريعها الاقتصادية . فباتساع دور الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و تطورها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة أدى الى اتساع وازدياد حجم النفقات العامة و أنواعها ومن ثم اتسع نطاق الإيرادات العامة لتتمكن من تغطية النفقات العامة¹.

وترتب على ذلك التطور ان الدولة أصبحت تحصل على إيراداتها من مصادر متعددة و ذلك من إيراداتها من أملاكها و مشاريعها الاقتصادية.

¹ - فوزي عطوى- المالية العامة- منشورات الحلبي الحقوقية - لبنان- بيروت- 2003 . ص 43

المطلب الأول : مفهوم الإيرادات

حتى تتمكن الدولة من القيام بوظائفها المختلفة وجب عليها القيام بنفقات معينة و لتنفيذ هذه النفقات العامة يجب عليها الحصول على الموارد اللازمة لتغطية هذه النفقات حيث يطلق على هذه الموارد المالية الإيرادات العامة .

الإيرادات العامة هي أحد أهم عناصر علم المالية العامة الثلاثة إضافة إلى النفقات العامة والموازنة العامة وقد اهتم علماء المالية العامة الأوائل بدراسة الموارد العامة للدولة لأن تأمين المال العام اللازم للإنفاق والسماح للدولة بتسيير الإدارة يتوقف عليها.

أدى تدخل الدولة في نواحي الحياة المتعددة، و قيامها بتأدية الخدمات العامة في نواحي كثيرة من الحياة، إلى احتياجها إلى العديد من مصادر الإيرادات التي تستطيع أن تلبى بها هذه الالتزامات. حيث هناك عدة تعريفات للإيرادات العامة نذكر منها :

- يمكن تعريف الإيرادات العامة كأداة مالية مجموعة من الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

- الإيرادات تدل على الأموال التي تدخل إلى صندوق ما ، فمتى كانت هذه الأموال عائدة إلى صندوق عام سميت بالإيرادات أو الواردات العامة ، وبالتالي هي المصادر التي

تعتمد عليها الدولة للحصول على ما يلزمها من أموال كفيلة بسد ما تواجهه من نفقات عامة .

- الإيرادات العامة هي موارد اقتصادية تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة و تمويل الإنفاق العام.

و مع اختلاف صيغة تعريف الإيرادات العامة لدى المالية العامة الا أنها ذات مضمون واحد ومن الأفضل الأخذ بالتعريف الشامل و الأوسع للإيرادات العامة الذي لا يقتصر على كون الإيرادات العامة مجرد عملية لتحصيل الأموال العامة بهدف تغطية النفقات العامة للدولة وذلك لأن هذا لم يعد الهدف الوحيد للدولة من وراء تحصيل الإيرادات العامة.

خصائص الإيرادات العامة : من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص الخصائص

التالية:

1 - الصفة النقدية للإيرادات العامة.

2 - الدولة هي المكلفة بتحصيل الإيرادات.

3- ترد هذه الأموال إلى الخزينة العامة للدولة.

4- تهدف الإيرادات إلى تغطية النفقات العامة.

المطلب الثاني : تقسيمات الإيرادات

قد حاول الكتاب تقسيم الإيرادات العامة الى أقسام متعددة يضم كل منها الإيرادات المتشابهة في الخصائص فقد اقترح البعض تقسيم الإيرادات العامة الى إيرادات شبيهة بإيرادات النشاط الخاص و مثالها إيرادات ممتلكات الدولة الخاصة و إيرادات متعلقة بالنشاط العام وليس لها نظير في إيرادات الأفراد و مثالها الرسوم و الضرائب و الغرامات المالية و يعني هذا التقسيم ان الدولة و هي بصدد إدارة ممتلكاتها الخاصة تتمتع بسلطات عامة يتمتع بها الأفراد و قد تستعمل الدولة هذه السلطات لتضمن أثمان مبيعاتها جزء منها يعتبر ضريبة في الواقع ومن ثم يمكن القول بان إيرادات ممتلكاتها الدولة تعتبر شبيهة بإيرادات نشاط الأفراد شبيها كاملا. وقد اتجه بعض المفكرين الماليين الى التمييز بين مصادر الإيرادات العامة على أساس عنصر الإجبار .

1- تقسيمات الإيرادات العامة :

تعمل الدولة بشكل جاد بهدف تحصيل الإيرادات اللازمة، وهي على يقين أن هذه الإيرادات ما هي إلا اقتطاعات من إيرادات الأفراد، أي أنها تتحكم في جزء من ثروة الأفراد أي تؤثر على قراراتهم الاقتصادية.

ومن هنا فان الدولة تقوم بتقسيم معين للإيرادات العامة، قد يختلف من دولة لأخرى في المسمى لكن في المضمون هو نفس التقسيم.

2- معايير تقسيم الإيرادات العامة¹:

- مصدر الإيرادات العامة و يتخذ هذا المعيار للترقية بين الإيرادات الأصلية و الإيرادات المشتقة. المقصود بالأصلية تلك التي تحصل عليها الدولة من أملاكها (الدومين العام) وأما المشتقة فيقصد بها تلك التي تحصل عليها الدولة عن طريق اقتطاع جزء من ثروات الآخرين . و هذا يعني كل ما تحصل عليه الدولة من إيرادات الدومين العام.

- مدى استعمال الدولة لسلطة الجبر التي تملكها (الإيرادات الجبرية و الإيرادات غير الجبرية) و يتخذ هذا المعيار للترقية بين الإيرادات التي تستند إلى سلطة الجبر و الإكراه والإيرادات التي لا تستند إليها.

- مدى الشبه بين إيرادات القطاع الخاص، أما إيرادات الاقتصاد العام فهي لا تعتمد على السلطة السيادية للدولة . الامر الذي يسبغ تسميتها ايضا (الإيرادات السيادية) وهي الضرائب و الرسوم و الإصدار النقدي الجديد. و الغرامات الجنائية . و استيلاء الدولة على الأموال التي لا وارث لها. واما الإيرادات الشبيهة بإيرادات الاقتصاد الخاص او الإيرادات الاقتصادية فهي المماثلة لإيرادات أشخاص القانون الخاص مثل دخل المشروعات العامة والقروض و الإعانات و يتخذ هذا المعيار للترقية بين إيرادات الاقتصاد العام و الإيرادات ذات الشبه بالاقتصاد الخاص.

¹ - عبدالمولى السيد، المالية العامة، دار الفكر العربي، مصر، 1985، ص 193

- مدى انتظام و دورية مصدر الإيرادات العامة. الإيرادات العادية والإيرادات الاستثنائية.

والمقصود بالإيرادات العادية تلك التي تحصل عليها الدولة بصفة منتظمة ودورية. و هي دخل أملاكها الدومين العام و الضرائب والرسوم.

و أما الإيرادات غير العادية فهي تلك التي تحصل عليها الدولة بصورة غير منتظمة و هي القروض و الإصدارات النقدية الجديدة . يتخذ هذا المعيار للتفرقة بين الإيرادات العادية و الإيرادات غير العادية.

المطلب الثالث: مصادر الإيرادات

تتبع إيرادات الدولة من أربع مصادر أساسية هي : الضرائب والرسوم والثلثن العام، مداخيل أملاك الدولة، القروض العامة، الإصدار النقدي الجديد.

1- الضرائب : الضريبة هي اقتطاع مالي تأخذه الدولة أو الهيئات العامة المحلية جبرا من الأفراد دون مقابل بهدف تحقيق مصلحة عامة. أو هي عبارة عن فريضة نقدية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو لإحدى الهيئات العامة المحلية بصفة نهائية منه في تحمل التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة. أو هي اقتطاع مالي نقدي إجباري ونهائي دون مقابل وفقا لقواعد قانونية، تؤديه الدولة من أموال الأفراد حسب قدراتهم التكلفة من أجل تغطية أعباء الدولة و الجماعات المحلية¹.

¹ - محمد خير العكام ، كتاب المالية العامة 1 ، منشورات الجامعة الافتراضية السورية ، 2018 .

- خصائص الضريبة: من تعريف الضريبة يتضح أنها تتميز بالخصائص التالية:

- الضريبة اقتطاع مالي: أي أن قيمتها المالية تنتقل انتقالاً نهائياً من المكلف بها الفرد إلى الدولة .

- الضريبة اقتطاع جبيري: حيث تتولى السلطة العامة وضع النظام القانوني للضريبة من حيث فرضها وجبايتها، فهي التي تحدد نسبها و كيفية تحصيلها و ميعادها دون الرجوع إلى المكلف بها، حيث يتعرض الممتنع عن تسديدها للعقوبة، والإجبار هنا قانوني لا معنوي بالنظر إلى قانون الضريبة هو تعبير عن القوة الإلزامية للقاعدة القانونية التي تفرض على المكلف الخضوع لها من كافة زواياها .لذا فالضريبة تؤخذ بقرار من جانب واحد و هو ما يميزها عن غيرها من الإيرادات كالرسوم و القروض و الهبات. و إن كانت تخضع مسألة فرضها لمناقشة ممثل الشعب و هو البرلمان والضريبة تدفع بصفة نهائية أي أن الدولة لا تلتزم برد قيمتها للفرد المكلف بدفعها بعد جبايتها .

- الضريبة تكون دون مقابل: أي تدفع الضريبة بدون مقابل أو منفعة خاصة . و المكلف بدفعها يقوم بأدائها على أساس مساهمته في المجتمع وباعتباره عضواً في الدولة يساهم في تغطية أعبائها. لكن هذا لا ينفي أن المكلف بدفعها لا يستفيد منها بطريق غير مباشر، فهو يستفيد من المرافق العامة التي تبنيها الدولة من حصيلته الضرائب. هدف الضريبة تحقيق نفع عام أي أن الدولة لا تلتزم بتقديم خدمة معينة أو نفع خاص إلى المكلف بدفع الضريبة، بل أنها

تحصل على حصيللة الضرائب لتمويل نفقاتها العامة في مختلف القطاعات: كالصحة، التعليم، الأمن، القضاء السياسة الاقتصاد الاجتماع... الخ محققة بذلك منافع عامة للمجتمع.

2- الرسوم: الرسم اقتطاع نقدي يمول الخزينة العامة للدولة وهو يدفع من كل شخص يكون بحاجة إلى خدمة مقدمة من طرف الدولة، وان هذه الخدمة تعود عليه بالذات بالنفع الخاص كالرسوم القضائية و رسوم التسجيل بالجامعة.... الخ ، و تتفق الضريبة مع الرسم في كونها مبالغ مالية نقدية تفرض بقانون تدفع للخزينة العامة للدولة ، غير أنهما يختلفان عن بعضهما من عدة أوجه منها¹:

- الضريبة إجبارية لكن الرسم اختياري، فالرسم لا يجب إلا على من اختار بإرادته خدمة يرتبط الاستفادة منها، كرسوم التسجيل الجامعي فإنه لا يجبر بدفعها إلا من اختار الانتساب للجامعة للدراسة.

- الضريبة تدفع دون مقابل مباشر لكن الرسم يدفع لقاء خدمة خاصة يقدمها المرفق العام، مثل الرسوم القضائية والمدرسية ورسم الشهر العقاري ورسوم استخراج بعض الوثائق مثل بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر والجنسية ورخصة السياقة .

- تفرض الضريبة ويحدد سعرها بقانون خاص، لكن الرسم يفرض بقانون ويترك للسلطة التنفيذية تحديد سعره.

¹ - الدكتور محمد خير العكام ، المرجع السابق .

3 - الثمن العام: هو مقابل سلعة أو خدمة يدفعه الفرد لهيئة إدارية، كثمن الاشتراك في الهاتف، أو ثمن توريد المياه للمنازل، أو يدفعه لمؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي ، كثمن ثلاجة مباحة من طرف المؤسسة الوطنية للصناعات الالكترونية (ENIEM) و ذلك عند التعاقد معها فيتفق هذا الثمن العام مع الضريبة كونهما من موارد الخزينة، لكن يختلفان من حيث أن الثمن العام لا يدفع جبراً و إنما كلما أراد الشخص الانتفاع من السلع أو الخدمات. كما أن الثمن العام لا يتحدد بقانون كالضريبة أو الرسم و إنما يتحدد وفقاً لقوانين العرض والطلب في ظل قيام المنافسة الكاملة بين مشروعات الدولة ومشروعات الأفراد الصناعية والتجارية¹.

4 - مداخل أملاك الدولة: أو ما يعرف بالدومين (DOMAINE) و يقصد بها مجموع الأموال التي تمتلكها الدولة سواء كانت منقولة أو عقار، و سواء كانت ملكية الدولة لها ملكية عامة أو خاصة. و هي بهذا التعريف على نوعين: أملاك وطنية عامة أو ما يعرف بالدومين العام وأملاك وطنية خاصة أو ما يعرف بالدومين الخاص. و أملاك الدولة سواء كانت عامة أو خاصة يحددها القانون و يضبط القانون أيضاً عملية تسييرها وفق ما نصت عليه المادة 20 من الدستور الأملاك الوطنية يحددها القانون، وتتكون من الأملاك العمومية والخاصة التي تمتلكها كل من الدولة الولائية، والبلدية يتم تسيير الأملاك الوطنية طبقاً للقانون².

¹ - الدكتور محمد خير العكام ، المرجع السابق .

² - الدكتور محمد خير العكام ، المرجع السابق .

5 - القروض العامة: إلى جانب كل من الضرائب و أملاك الدولة كإيرادات عامة، تعتبر القروض العامة من أهم المصادر المالية الأساسية للدولة حيث تلجأ إليها الدولة وذلك عندما لا تكون المصادر الأخرى كافية لتغطية نفقاتها. و القرض العام هو مبلغ من المال تحصل عليه الدولة عن طريق الالتجاء إلى الجمهور أو المصارف أو غيرها من المؤسسات المالية مع التعهد برد المبلغ المقرض ودفع الفوائد طوال مدة القرض وفقا لشروطه كما يعرف أيضا بأنه مبلغ نقدي تستدينه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة من الأشخاص أو البنوك أو غيرها من المؤسسات المالية سواء كانت محلية أو دولية مع الالتزام برد قيمته ودفع فوائد عنه طيلة فترة القرض متضمنا شروطا تتعلق بتحديد مبلغ القرض وفوائده وكيفية تسديده استنادا لموافقة تشريعية و تتم عملية إصدار القروض العامة عن طريق الاكتتاب من خلال ما يعرف بسندات القرض العام عبر طرح هذه السندات للجمهور للاكتتاب العام فيها، أو عن طريق بيعها للبنوك التي تتولى بنفسها عملية تصريف هذه السندات، أو عن طريق بيع هذه السندات في بورصة الأوراق المالية ولكل طريقة شروطها و أسبابها و كذا مزايا و عيوب¹.

6 - الإصدار النقدي الجديد (التمويل بالتضخم): أي إصدار كمية جديدة من النقود وغالبا ما تلجأ الدولة إلى هذا الإجراء المالي كإيراد عندما لا تستطيع الالتجاء إلى الضرائب أو إلى القروض لتغطية نفقاتها العامة (أي سد عجز الميزانية) بالوسائل النقدية.و من شأن هذه الإجراء أن يؤدي إلى زيادة كمية النقد المتداول الذي يترتب عنه ارتفاع مستوى الأسعار

¹ - الدكتور محمد خير العكام ، المرجع السابق .

وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية للنقود وهوما يعني إحداث تضخم مالي في اقتصاد البلد لذا تعرف هذه الطريقة بالتمويل بالتضخم. ويرى فقهاء الاقتصاد أن لهذه الطريقة نتائج و آثار ضارة بالمجتمع من كافة النواحي النقدية والاقتصادية والاجتماعية، لذا ينبغي على الدولة الحذر و الدقة والتعمق في دراسة الحالة و الوضع المالي للدولة و البدائل الممكنة لسد العجز المالي قبل اتخاذ قرار إصدار نقدي جديد¹.

¹ - الدكتور محمد خير العكام ، المرجع السابق .

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يتضح لنا أن التنوع الاقتصادي هو سياسة تنموية تهدف لرفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات وأسواق جديدة ومتنوعة عوض الاعتماد على منتج أو سوق واحد، وهو مؤشر جد هامة يدل على وضعية ومكانة أي اقتصاد كما اختلفت الآراء حول التنوع الاقتصادي بين مختلف المفاهيم إضافة إلى انه يخضع لجملة من المحددات والأهداف والمقاييس التي تعد من أساسيات التنوع الاقتصادي.

ان التحدث عن التنوع يصطحبه التحدث عن الإيرادات التي احتلت مكانا هاما في الفكر المرتبط بالتنمية الاقتصادية، وقد توصلت العديد من الدراسات التجريبية إلى أن تعدد الإيرادات متصل بالتنوع الاقتصادي وهذا ما يعجل بالنمو الاقتصادي، من خلالها يتيح للدولة من زيادة في المداخل، ومنه فان التنوع الاقتصادي يؤدي الى تنوع الإيرادات وزيادتها وتحقيق مكاسب للدولة والمجتمع ككل.

الفصل الثاني الاطار التطبيقي

تمهيد:

لقد رأينا في الفصل النظري من هذا البحث أن سياسة تنويع الاقتصادي، تعد من بين أهم السياسات المتبعة للخروج من حالات الصدمات النفطية، إذ أنه تطوير القطاعات غير النفطية وتخفيض الاعتماد على النفط أي تنويع الصادرات والإيرادات الحكومية والقاعدة الاقتصادية¹.

من أجل الانتقال من نماذج النمو القائمة على الإنفاق الحكومي الممولة بواسطة الإيرادات النفطية، والتحول إلى الجديد الذي يتحقق من خلاله النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل الجديدة و خلق قاعدة اقتصادية قوية لمواكبة و مسايرة التقدم الحاصل في الدول المتطورة. تشهد أسعار النفط في الفترة الراهنة تراجعاً كبيراً، مما انعكس سلباً على الإيرادات العامة للدول المصدرة له، والجزائر واحدة من تلك الدول بادرت باتخاذ جملة من الإجراءات للتخفيف من آثار تلك الصدمة، و هو ما أدى بها التوجه نحو سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال التسيير العقلاني للموارد المالية المتاحة، وتخفيض حجم المخصصات المالية الموجهة لفائدة الإدارات والمؤسسات العمومية على اختلاف نشاطها، والعمل على التقليل من حجم التوظيف في القطاع العام في بعض القطاعات الحيوية، إلا أنه تزداد الحاجة إلى الانتقال إلى استراتيجية تنويع النشاط الاقتصادي، مع

¹ - قريجيج بن علي، زايري بلقاسم أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة من 1980 إلى 2015 كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بجامعة وهران 2، الجزائر، 2016، ص244

تفعيل دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية عن طريق توفير المناخ الملائم لقيام الاستثمارات والعمل على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها المصدر الرئيسي لخلق الثروة في البلد مع تحسين الاتساق بين التعليم والمهارات اللازمة للعمل في القطاع الخاص¹.

من هذا المنطلق سنحاول في هذا الفصل تقييم واقع وآفاق سياسة التنوع في النشاط الاقتصادي المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية، ومعرفة مدى نجاح ونجاعة هذه السياسة في التأثير الإيجابي على الإيرادات العامة ولأجل ذلك قمنا بتجميع المعطيات السنوية الخاصة للفترة الممتدة من 2000 إلى 2020. لقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث، سنقوم في المبحث الأول ببيان حتمية التنوع وإشكالات التحول الهيكلي في الجزائر، أما في المبحث الثاني نذكر الاستراتيجيات التي تتبناها الجزائر لكفاءة وفاعلية التنوع الاقتصادي. وأما المبحث الثالث يسوق إلى توجه الحكومة الجزائرية لتعزيز التنوع الاقتصادي و دعم تنوع إيرادات الدولة وذلك بتحقيق النموذج التنموي الجديد .

¹ –FASANO: "Ugo. Diversification in oil-dependent economies: The experience of the GCC countries ،"

In: UNFCCC Workshop. Tehran, Octobre. 2003. P01

المبحث الأول: حتمية التنويع الاقتصادي وإشكالات التحول الهيكلي في الجزائر

لقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول خصص للحديث عن ضرورة التنويع الاقتصادي، والمطلب الثاني للكشف عن الإشكالات والتحديات فيما يخص التحول الهيكلي في الجزائر.

المطلب الأول: ضرورة التنويع الاقتصادي في الجزائر

بفضل الثروة النفطية تزدهر وتتطور الدول، لأن الاقتصاد يعتمد على الطاقة بالدرجة الأولى ويحقق التنمية الاقتصادية لتلك الدولة وللثروة النفطية أهمية بالغة لأن النفط يعتبر الوقود الأساسي للصناعة وبفضله يتم تحريك الآلات في المصانع، ولكن يجب أن نتخذ بعض الإجراءات المستقبلية ونستخدمها كاستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات.

إن الخصائص التي يتميز بها مورد النفط والتي تتمثل في التقلب الشديد في أسعاره مع إمكانية نضوبه، تشكل خطرا كبيرا على اقتصاديات الدول النفطية، حيث تشهد الأسواق النفطية العالمية خلال السنوات الأخيرة تقلبات حادة في أسعار النفط الخام، مما شكل مصدر قلق لدى الكثير من المحللين الاقتصاديين، نظرا لما يكتسبه النفط الخام وإيراداته من أهمية لدى الاقتصاد النفطي الجزائري والذي يعتمد عليه في وضع الخطط التنموية وإعداد الميزانية العامة.

إن حالة عدم استقرار أسعار النفط يعود إلى تفاعل العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والطبيعية وغيرها، والتي هي بدورها تتحكم فيها العديد من الأطراف، مما جعل الجزائر كغيرها من الدول النفطية العربية، غير قادرة على التحكم في السوق النفطي أو أنها لم تعد تتحكم في المعروض النفطي كما كان في السابق، بسبب دخول منتجي نجدد إلى الأسواق النفطية.

الفرع الاول: إبراز أهم العوامل المؤثرة في الأسواق النفطية العالمية

إن الأهمية البالغة للصناعة جعلت سوق النفط غير محكومة بقوانين السوق فقط، بل متأثرة في الوقت نفسه بجملة من السياسات والاستراتيجيات المتضاربة بين مصالح الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط وبين الدول النامية المنتجة، وكذا بين الهيئات والمنظمات التي تمثل كل طرف ولا سيما من ناحية تحديد الأسعار وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة أنه ثمة عوامل عدة تؤثر في أسواق النفط العالمية، منها ما هو مرتبط بالعرض والطلب ومنها ما يرتبط بالظروف السياسية في مناطق الإنتاج والاستهلاك أو بالترتيبات التنظيمية للسوق، والعلاقات بين أطرافه.

وهنا تكمن ضرورة وحتمية التنويع لهذه الدول المعتمدة عليه، حيث يعتبر التنويع السبيل للتقليل من هذه المخاطر والمحافظة على استقرار الاقتصاد وضمان استدامة التنمية الاقتصادية.

لذا سعت الجزائر البحث عن مصادر اقتصادية بديلة عن اقتصاد البترول لتمويل الخزينة العمومية وتساهم في تنويع الإيرادات العامة .

مما سبق طرحه علينا تحليل تطور الأسواق النفطية العالمية، من خلال إبراز العوامل المؤثرة فيها والوقوف على مختلف تحديات الأسواق النفطية.

- العوامل التي تؤثر على تحركات أسعار النفط:

تأثر أسعار النفط بالعديد من العوامل وخاصة القرارات التي تتعلق بالإنتاج التي تسيطر عليها الدول ،ولكن ليس هذا هو العامل الوحيد OPEC التي تسيطر عليها الدول المنتجة مثل منظمة أوبك فهناك 6 عوامل هي:

1- قانون العرض والطلب.

2- الاستقرار السياسي.

3- تأثير سعر الفائدة.

4- منظمة أوبك.

5- الكوارث الطبيعية والإنسانية.

6- تكاليف الإنتاج والتخزين.

أولاً: تأثير قانون العرض و الطلب:

يبرز العرض والطلب ضمن أهم العوامل المؤثرة على تقلبات أسعار النفط، وهو ما يؤثر على غالبية السلع، بمعنى أن زيادة العرض مع قلة الطلب تؤدي إلى انخفاض الأسعار والعكس أيضا فلو تأملنا انخفاض أسعار النفط خلال عام 2014 لوجدنا أن السبب في ذلك هو انخفاض الطلب على النفط في أوروبا والصين، وبالتالي زيادة نسبة المعروض عن المطلوب مما أدى إلى وجود فائض نفطي كبير أدى إلى انخفاض السعر.

وعلى الرغم من كون العرض والطلب أحد العوامل التي تؤثر على تحركات أسعار النفط إلا أن تحديد السعر تتحكم به. العقود الآجلة للنفط التي تُعد اتفاقا ملزما بين البائع والمشتري يتم وفق سعر محدد في موعد محدد.

ثانياً: الاستقرار السياسي:

لاشك أن الاضطرابات السياسية تؤثر بشكل مباشر على سعر النفط وخاصة تلك التي تحدث في منطقة الشرق الأوسط، تضم منطقة الشرق الأوسط عددا كبيرا من الدول المنتجة للنفط ويؤثر أي اضطراب بها على سعر النفط، وبالرجوع إلى عام 2008 أثناء حرب العراق وحرب أفغانستان وصل سعر البرميل إلى 128 دولار بسبب خوف المستهلكين.

ثالثاً: تأثير سعر الفائدة:

تختلف الآراء حول وجود ارتباط كبير بين تحركات سعر النفط وأسعار الفائدة، وعلى الرغم من أن التأثير ربما لا يكون قويا أو حتى غير مباشر إلا أنه بالتحليل الدقيق نجد أن هناك ارتباطا عكسيا.

في كل مرة تنخفض بها أسعار الفائدة فإن هذا يُحفز المستهلكين على الاقتراض وبالتالي زيادة الطلب على النفط مما يدفع سعره إلى الزيادة والعكس صحيح أيضا.¹

رابعاً: منظمة أوبك:

منظمة أوبك هي بمثابة اتحاد يضم 13 دولة بالعالم هي الدول المصدرة للنفط وهم: دولة: الجزائر وأنغولا والكونغو وغينيا الاستوائية واليابون وإيران والعراق والكويت وليبيا ونيجيريا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وفنزويلا.²

وبالتالي فإن المنظمة هي المتحكم الرئيسي بالسعر حيث تسيطر على ما يقرب من 80% من سوق النفط بالعالم، في عام 2014 انخفض

¹- يوسف خالد يوسف المرزوق، 6 عوامل تؤثر على تحركات أسعار النفط، جريدة الأنباء، الكويت، 1-15/06/2021 .

²- يوسف خالد يوسف المرزوق ، المرجع السابق .

سعر برميل النفط إلى 50 دولارا وكان هذا بسبب رفض أوبك تقليل إنتاج النفط مما أدى إلى انخفاض سعره، والأمثلة على هذا كثيرة .

خامساً: الكوارث الطبيعية والإنسانية:

تستهلك الولايات المتحدة ما يقرب من 20% من إنتاج النفط بالعالم، وبالتالي يتأثر السعر وفقا لأي كارثة طبيعية تحدث بها، خلال عام 2014 .عندما ضرب إعصار كاترينا أميركا أثر ذلك على زيادة أسعار النفط بمقدار 13 دولارا للبرميل.

وعلى الجانب الآخر جائحة كورونا التي تسببت في وقف حركات الطيران كانت على العكس من معظم الكوارث الطبيعية التي تعمل على رفع سعر النفط، فتوقف الحركة أدى إلى نقص الطلب على النفط الذي لا يُستهلك، فالجميع في منزله، أدى هذا إلى انخفاض كبير في أسعار النفط بالعالم.

سادساً: تكاليف الإنتاج و التخزين:

لاشك أن هناك ارتباطا وثيقا بين تكلفة أي منتج وسعره وبالقياس على أسعار النفط

سنجد أن:

- تكلفة إنتاج النفط (استخراجه) في الشرق الأوسط منخفضة قليلا.

- تكلفة استخراج النفط في كندا من بين رمال ألبرتا أكثر تكلفة وبالتالي عند نفاذ النفط المُستخرج من دول الشرق الأوسط ربما يدفع هذا السعر إلى الارتفاع مع وجود إنتاج كندا للنفط فقط بالأسواق/ وبما أنها أكثر تكلفة فإن سعره بالتبعية سيصبح أعلى¹.

الفرع الثاني: تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 على الاقتصاد الجزائري.

شهد الاقتصاد العالمي مع منتصف 2008، أزمة مالية عالمية تعتبر الأسوأ من نوعها، منذ أزمة الكساد الكبير 1929. وقد بدأت هذه الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية، لتنتقل إلى الدول الأوروبية نتيجة لترابط الأسواق المالية، ومن ثم انتقلت إلى العديد من دول العالم. وحيث فقدت معظم بورصات العالم ما يتراوح بين النصف و الثلث. و ترجع أهم أسبابها:

أ- المبالغة في إصدار أصول المديونية.

ب- أزمة الرهون العقارية.

ج- نقص الرقابة والإشراف على سلوك المؤسسات المالية في إصدارها للأصول المالية.² وفي سنة 2014 ونتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية، انخفضت أسعار البترول إلى النصف، مما أدى إلى تأثر الميزانية المالية للدول النفطية بهذا الانخفاض لم يكن

¹- يوسف خالد يوسف المرزوق ، المرجع السابق .

²- صندوق النقد العربي: الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاديات العربية، 2008، ص 3

الاقتصاد الجزائري بمنأى عن تداعيات الأزمة العالمية فقد عرف انخفاضا كبيرا في قيمة واردات البترول في منتصف 2014 نتيجة لانخفاض أسعار البترول متأثرا بانتشار الأزمة المالية العالمية وانخفاض الطلب العالمي على النفط.¹

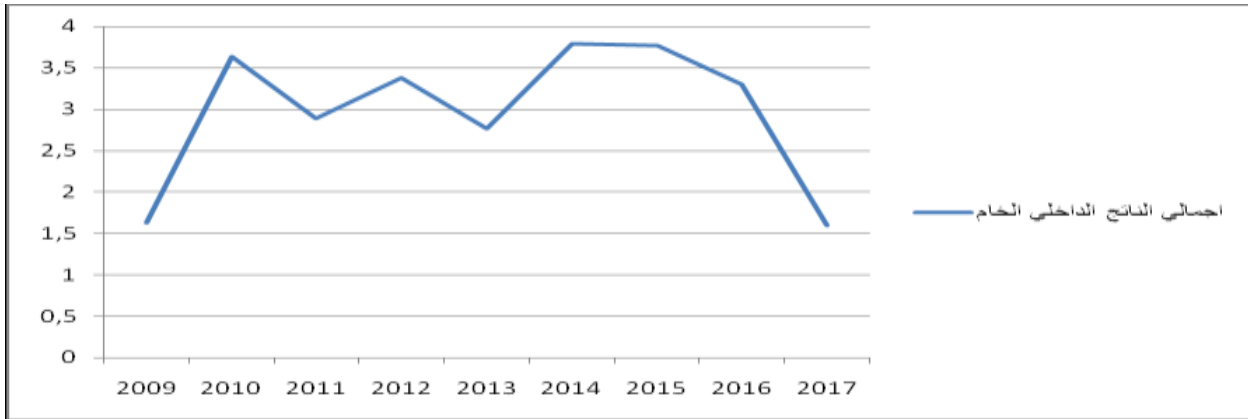
- الصدمة البترولية سنة 2014

نتيجة لمجموعة من العوامل والأسباب انخفض سعر البترول خلال النصف الثاني من سنة 2014 واتبعت المحروقات الغازية نفس الديناميكية التراجعية للغاز الطبيعي، والشكل رقم (01-2) يبين تغيرات متوسط السعر السنوي للبترول، أما التطور الشهري لأسعار البترول يُبيّن الاتجاه التنازل والمتواصل لأسعار البترول إلى غاية جانفي 2016 ، حيث انتقل متوسط السعر الشهري للبترول من دولارا للبرميل في جانفي 2014، إلى 57.98 دولار للبرميل السنة ثم إلى 31.10 دولار للبرميل في جانفي 2016 بعدما سجل 37.41 دولار للبرميل في ديسمبر 2015 ، ومنذ ذلك الحين، بدأت أسعار برميل البترول تتحسن لتصل 53.97 دولارا للبرميل في ديسمبر 2016 ، ثم 67.74 دولارا للبرميل في ديسمبر 2017 .²

¹ حميدي عبدالقادر، استراتيجية التنويع الاقتصادية في الجزائر في ظل الصدمة البترولية، مجلة معارف، العدد 22، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، ص 464

² - صباغ رفيقة، التنويع الاقتصادي: استراتيجية الجزائر لما بعد البترول، مجلة أوراق اقتصادية، العدد 01، جامعة الجيلالي ليايس سيدي بلعباس، الجزائر، جوان 2020 ، ص ص، 70، 77

الشكل رقم(2-01):تطور المتوسط السنوي لسعر برنت البترول خلال الفترة (2009-2018) .



جدول رقم (2-01): تطورات أسعار البترول وأثرها على موارد الميزانية (مليون د ج)¹.

السنوات	مجموع الإيرادات العامة	تطور المتوسط السنوي لأسعار البترول (دولار / برميل)
2000	1 124 924	/
2001	1 389 737	/
2002	1 576 684	/
2003	1 525 551	28,10
2004	1 606 397	36,05
2005	1 713 992	50,64
2006	1 841 925	61,08
2007	1 949 050	69,08
2008	2 902 448	94,45
2009	3 275 362	61,06
2010	4 466 940	77,45
2011	5 853 569	107,46
2012	3 804 030	109,45
2013	3 895 315	105,87
2014	3 927 748	96,29
2015	4 480 205	49,49
2016	4 747 430	43

جدول رقم (2-02): تطورات أسعار البترول وأثرها على موارد الميزانية (مليون د ج)

2017	6047885	50.52
2018	6389494	71.82
2019	6782469	64.94
2020	6278900	45.51

مصدر : من إعداد الطالب بالاستعانة ببيانات صادرة عن المديرية العامة للتقديرات والسياسات بوزارة المالية إضافة قوانين ضبط الميزانية لعدة سنوات.

¹ - شليحي الطاهر، الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول - حالة الجزائر (2000-2016)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 04، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، ص 38

- تأثر الاقتصاد الجزائري بالصدمة النفطية:

بعد الطفرة التي عرفتها أسعار النفط منذ مطلع الألفية الثانية، واستمرت لأكثر من عقد من الزمان، انهارت الأسعار بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف العام 2014، حيث انخفض سعر برميل النفط من 110 دولار في جوان 2014 إلى حدود 30 دولار مطلع العام 2016. ولقد كان لهاته الصدمة المعاكسة تداعيات وخيمة على اقتصاديات البلدان المصدرة للنفط بما فيها الجزائر، وبرز ذلك من خلال عملتها.

تأثر الاقتصاد الجزائري من جراء الصدمة النفطية سنة 2014، من خلال انخفاض إيرادات البترول التي تشكل ما نسبته 97% من إيرادات الميزانية العامة للدولة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإنفاق الحكومي مما أثر على مختلف السياسات الاقتصادية للدولة.¹

حددنا أثر انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري من خلال بعض المتغيرات الاقتصادية الأساسية، وهي مؤشرات المالية العامة، ميزان المدفوعات، الميزان التجاري، سعر صرف الدينار الجزائري.

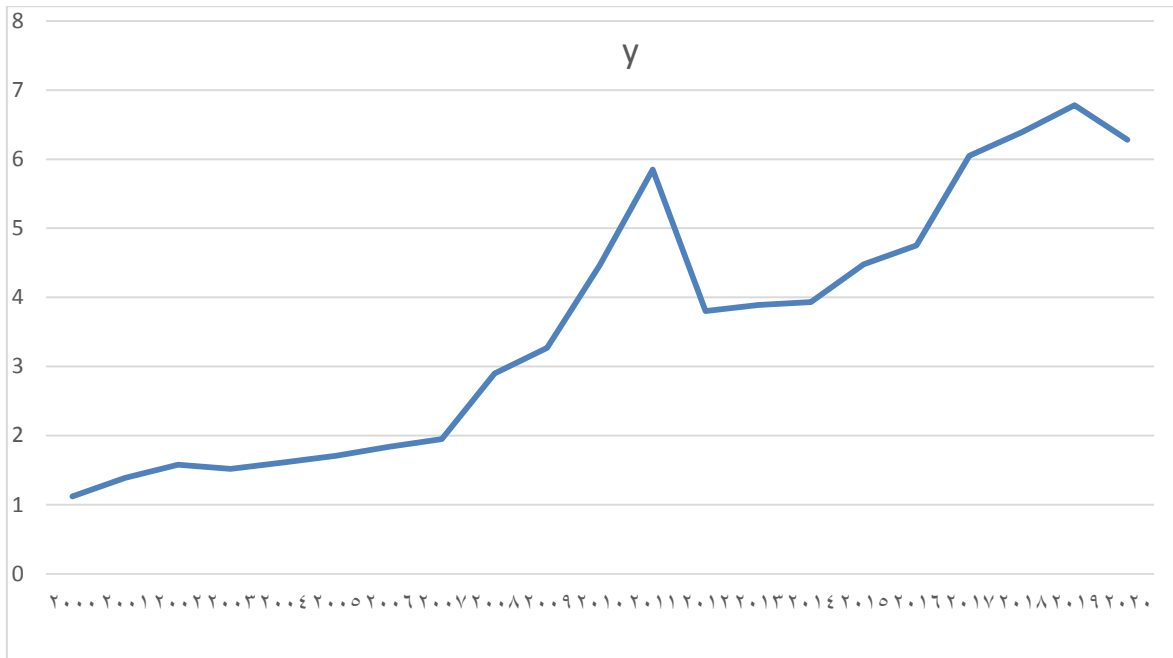
أ- الميزانية العامة:

في سنة 2017، تقلص عجز رصيد الميزانية بشكل معتبر ليبلغ 206,51 مليار دينار (6.4 % من إجمالي الناتج الداخلي)، مقابل عجز قدره 2187.4 مليار

¹ - حميدي عبدالقادر، مرجع سبق ذكره، ص ص 464، 465

دينار في 2016 (2.6% من إجمالي الناتج الداخلي) أي عجز يقل عن العجز المسجل في 2014. ونتج هذا الانخفاض المعتبر في العجز الموازي عن الارتفاع في إيرادات الميزانية الكلية، أساسا إيرادات المحروقات وأرباح بنك الجزائر في ظرف يتميز بارتفاع جد طفيف في النفقات الكلية. أنظر الشكل رقم (2-02) ¹.

الشكل رقم (2-02): مؤشرات المالية العامة خلال الفترة (2000-2020) (مليار د.ج)



المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2-02)

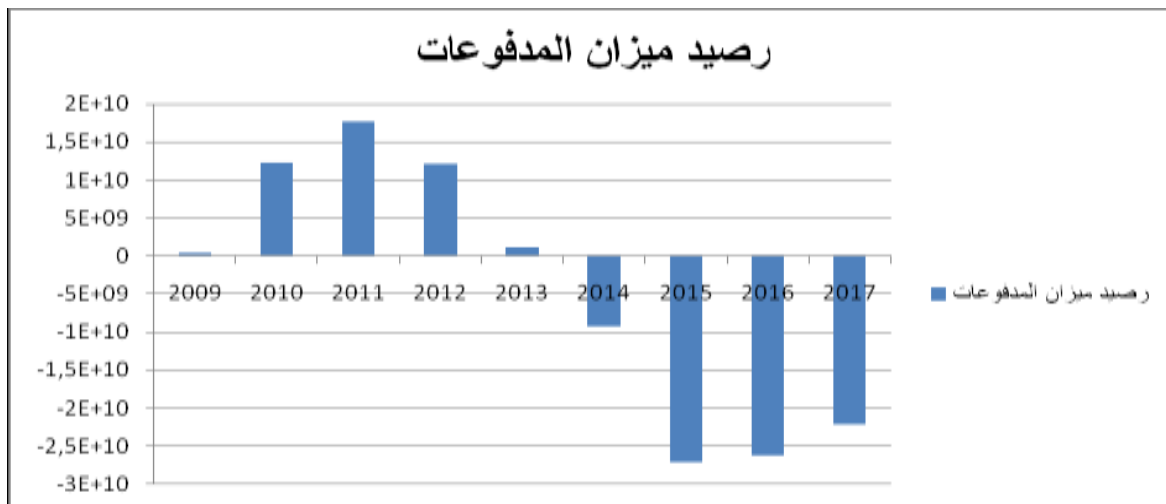
ب - ميزان المدفوعات:

بعد أكثر من خمسة عشر عاما من الفوائض سجل ميزان المدفوعات عجزا سنة 2014 انتقل من 9,28 مليار دولار سنة 2014 إلى 27,48 مليار دولار سنة 2015 نتيجة الانخفاض الحادّ في أسعار البترول، حيث قدرت نسبة الانخفاض ب (-55.1%) خلال

¹ - صباغ رفيعة، المرجع السابق، ص ص، 70، 71

نفس الفترة، وسجل هذا العجز بالرغم من انخفاض الواردات من السلع بنسبة (- 17.1 %)، وقدّر عجز ميزان المدفوعات بنسبة تفوق 16% من إجمالي الناتج الداخلي في سنة 2015 و 2016 في المقابل سمح ارتفاع أسعار البترول في سنة 2017 بتقليص هذا العجز بالغا 21,85 مليار دولار مقابل 26.22 مليار دولار في 2016. الشكل (2) - 1(03).

الشكل (2-03): تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال 2009 - 2017 بالأسعار الجارية بالدولار



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى إحصائيات البنك الدولي.

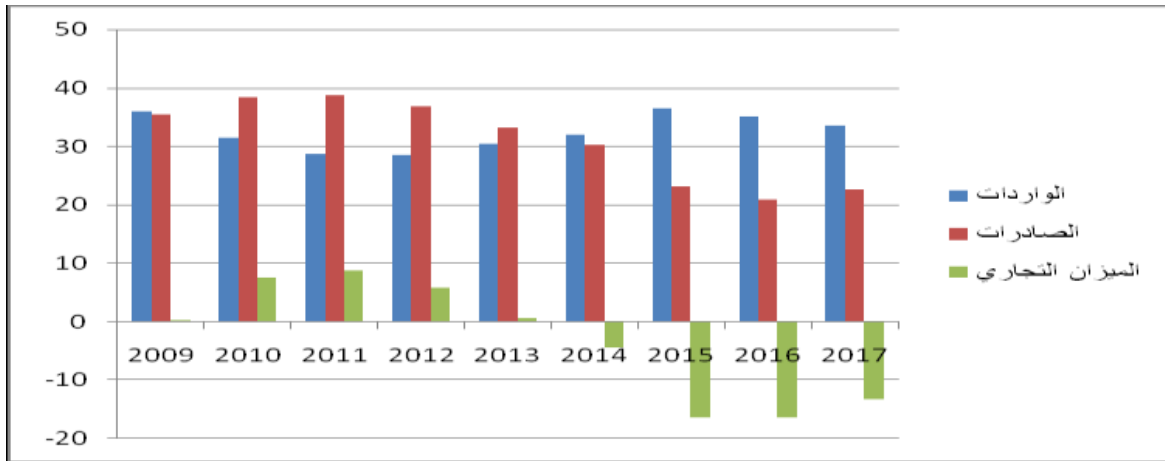
ت - الميزان التجاري:

وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في الواردات من السلع أدى التراجع الحاد في أسعار البترول إلى العجز في الميزان التجاري 18.08 مليار دولار في سنة 2015، وكنتيجة

¹- صباغ رفيقة، المرجع السابق، ص 70، 78.

لارتفاع الصادرات والتراجع الطفيف في الواردات، تقلص العجز التجاري منتقلا من 20.13 مليار دولار سنة 2016 إلى 14.17 مليار دولار سنة 2017 الشكل (2-04).

(الشكل 2-04): تطور بنود الميزان التجاري من إجمالي الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2009-2017) بنسبة المئوية¹.



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى إحصائيات البنك الدولي

ث - سعر الصرف:

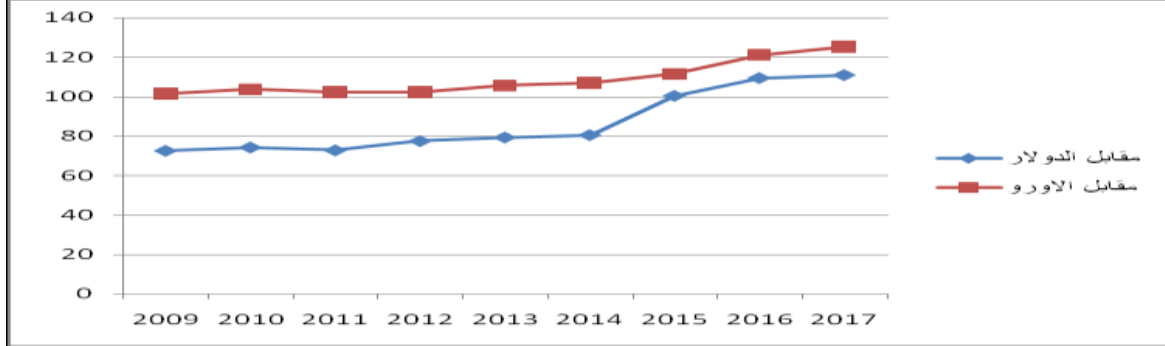
بالمتوسط السنوي انخفض سعر صرف الدينار بنسبة 3.3 % مقابل الأورو في 2017، مقابل انخفاض ب 8 % بين 2015 و 2016 مقابل الدولار الأمريكي، حيث انتقل سعر صرف الدينار من 109.46 دينار للدولار الواحد في 2016 إلى 110.96 دينار في 2017 أي بانخفاض طفيف قدره 1.4% مقابل انخفاض ب 8.2 % في السنة السابقة

أنظر الشكل رقم (2-05).²

¹- صياغ رفيقة، المرجع السابق، صص 71،78

²- صياغ رفيقة، المرجع السابق، ص ص 78،71

الشكل رقم (2-05):تطور أسعار صرف الدينار مقابل الاورو والدولار خلال الفترة (2017-2009).



فقد بات من الضروري على الجزائر التخلص من التبعية للإيرادات النفطية، التي تشهد اليوم صدمات متوالية بفعل انخفاض الأسعار مما أثر كثيرا على الوضعية الاقتصادية وحتى الاجتماعية للبلد، كما أن الاقتصاد الذي يركز على قطاع وحيد في إيراداته يعتبر حسب الاقتصاديين اقتصادا معوقا بسبب تعرضه للهزات الخارجية في أي لحظة.¹

وهكذا لم يبقى لها سوى القيام بعمليات تنويع اقتصادها، وهو ما بدأت تسعى إليه من خلال إنتاج إستراتيجيات معينة.

إن الأدبيات الاقتصادية المتعمقة بتنويع الاقتصاد تبرز لنا عدة حدود خاصة بحالة البلدان النفطية:

¹- قريبيج بن علي، مرجع سبق ذكره ص 245

- أولا: هذا التنوع يتم اعتباره كعلاج لتقليص أخطار التجارة الخارجية ومن النادر اعتباره كأداة لرفع، والتفكير في التنوع الإيرادات و الصادرات، (Wilson1977) ضمن إطار الموارد الناضبة يبقى مسألة مبدئية إلى يومنا هذا.

- ثانيا: كثيرا ما يتم التركيز على نوع واحد من الأخطار الناجمة عن التقلبات في الإيرادات و الصادرات.

- ثالثا: إن مفهوم التنوع يتم حصره في كثير من الأحيان في تنوع الصادرات وفي هذه الحالة فإنه لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الناتج الوطني الإجمالي ولا إلى زيادة الصادرات ولا أيضا إلى زيادة الإنتاج في السوق المحلي.

في حالة البلدان النفطية يجب أن يكون مفهوم التنوع شاملا، فتنوع الصادرات يصبح عاملا لتنوع هياكل الإنتاج ولتحقيق التنمية الاقتصادية؛ لا يقتصر توسع الأنشطة الاقتصادية الأخرى غير المرتبطة بالمحروقات حسب الأهداف التنموية التي يتم وضعها لرفاهية أفراد المجتمع على توسيع الصادرات غير النفطية فحسب، بل يؤدي توسعها إلى حتمية زيادة وتكثيف إحلال الواردات فزيادة حجم المنتجات (عن طريق الاستثمار) غير البترولية يتطلب بدوره تحقيق بعض العوامل (الخدمات الأساسية كالتعليم والبنية التحتية) لتحسين مستوى الإنتاجية¹.

¹- ناجي بن حسين، التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنوع الاقتصاد، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 05،

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008، ص ص 25، 26.

لقد سعت الجزائر إلى إتباع استراتيجية التنوع الاقتصادي من خلال الاستثمار في الطاقات المتجددة كاستثمارات دائمة ومستدامة ، وغيرها من الخطط الاستراتيجية التي تتبناها الحكومة بكفاءة وفعالية مما يدعم تنوع مصادر إيرادات الدولة وبالتالي الرفع من قيمة مصادر تمويل الخزينة العمومية.

المطلب الثاني: إشكالات التحول الهيكلي في الجزائر

أخذ موضوع التنوع الاقتصادي أهمية كبيرة في البلدان العربية ومن بينها الجزائر، والتي تعاني من اختلالات وتشوهات في هيكل اقتصادها الناجم من اعتمادها على المورد الوحيد، بالرغم من امتلاكها لثروات طبيعية كبيرة، تؤهلها لتحقيق التنوع الاقتصادي بتطوير القطاعات التي بإمكانها توليد القيمة المضافة كالزراعة والسياحة مثلا. وانطلاقا من اعتبار عملية التنوع نتاجا لعملية التحول الهيكلي الذي يشهده الاقتصاد من خلال قرارات الاستثمار والإنتاج التي يقوم بها رجال الأعمال والحكومات في سعيهم لتحقيق العوائد من الاستثمارات، فإن هذه العملية تتطلب إنفاذ سياسات متنوعة، تصب في تحفيز وتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات أخرى تسمح بتعزيز التحول الهيكلي وتسريعه ونقل الاقتصاد نحو قطاعات تعتمد بشكل كبير على مفهوم الاستدامة ومحاولة استنساخ مشاريع وأفكار استثمارية ذات أبعاد نظيفة ومتجددة.

سنقوم بمحاولة تقييم واقع التحول الهيكلي في الجزائر وإمكانية الانتقال بالاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد إنتاجي أكثر تنوعا وفعالية. لطالما عانى الاقتصاد الجزائري من مشكلة أساسية وهي فشل الوصول إلى تحقيق تحول هيكلي مستدام ومن ثم تنويع بنية الاقتصاد الجزائري خارج نطاق النفط، وفي محاولة لتشخيص الأسباب، والتي تأتي في مقدمتها قطاع الصناعة الذي يعاني من ركود كبير مما يشكل عائقا ونوعا من أنواع القصور الهيكلي التي يعاني منها الاقتصاد.

- مدخل للتحول الهيكلي:

يرتبط الأداء الاقتصادي للبلدان ارتباطا قويا بقدرتها على رفع مستويات الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية، غير أن القطاعات المختلفة تستلزم خصائص مختلفة من حيث المساهمة في نمو الإنتاجية عموما، ويعتقد على نطاق واسع أن هناك حاجة إلى " تحول هيكلي " نحو قطاعات أكثر إنتاجية لتحقيق النمو المستدام وتحسين الأداء الاقتصادي، وبالتالي من أجل تحقيق هذا التحول هيكلي، ينبغي أن تنتقل المصادر الإنتاجية للاقتصاد، إلى قطاعات ذات إنتاجية أعلى، ومن الناحية التاريخية، ارتبطت الأنشطة الاقتصادية في قطاع التصنيع، بنمو إنتاجي أعلى مقارنة بنمو القطاع الزراعي¹.

¹- أضافية حدة وآخرون، الأساليب الحديثة لقياس التنوع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية و لإقتصادية، الطبعة الأولى، لمانيا، أوت 2020، ص ص، 11، 19.

- مفهوم التحول الهيكلي:

يعرف التحول الهيكلي بأنه انتقال الاقتصاد القومي من الأنشطة (أو القطاعات) ذات الانتاجية المنخفضة المكثفة للعمل الى الأنشطة ذات الانتاجية المرتفعة المكثفة للمهارة، بمعنى زيادة الانتاجية في القطاع الحديث وتحديد الصناعة والخدمات. ويعكس التحول الهيكلي الخصائص المميزة لعملية التنمية سواء للدول النامية أو المتقدمة، وهو في الوقت نفسه السبب والنتيجة للنمو الاقتصادي.¹

عموما سوف ينتج عن هذه العملية الهيكلية ارتفاع عدد وحجم (البعد الكمي) وبدائل السلع المنتجة (البعد النوعي) مما يفضي في نهاية الأمر الى مزيد من تنوع الجهاز الإنتاجي، وينعكس ذلك أساسا في تغير الهيكل الإنتاجي وفي هيكل التشغيل كما ونوعا، وكذلك في هيكل التجارة الخارجية خاصة في الصادرات.

إن التحول الهيكلي عملية مستمرة ويحدث جنبا الى جنب مع التنوع الاقتصادي، و يتضمن تغييرات واسعة النطاق تتجلى في نشوء قطاعات جديدة وبنية جديدة شاملة ومتحسنة، وتسهل التطورات التكنولوجية رفع مستوى قاعدة الإنتاج وتنويعها بعمليات إنتاج ومنتجات أكثر تطورا، وعادة ما تنتج الاقتصادات المتقدمة مجموعة أكثر تنوعا وتطورا من السلع مقارنة بأقل البلدان نموا. وقد تلازمت دراسة التحول الهيكلي مع التركيز على أهمية

¹- عبد الوهاب ذنون سعدون. تحليل وتقييم الأداء التنموي وفقا لمنهجية التحول الهيكلي التركيبي نموذجاً مجلة تنمية الرافدين، العدد 123، جامعة الموصل، ص 201948.

التصنيع في عملية التنمية الاقتصادية، ويعرف التصنيع وخاصة الصناعة التحويلية منه، على انه التحول الاقتصادي والاجتماعي المرافقة للتحول من اقتصاد ريعي بدائي الى اقتصاد صناعي حديث، من هنا جاء الارتباط الوثيق بين التصنيع والتحول الهيكلي نموذجاً¹.

- أهمية التحول الهيكلي:

تتلخص أبرزها في النقاط التالية:

- يمكن أن ينتج عن التحول الهيكلي مكاسب ثابتة ودينامية. فالمكاسب الثابتة تشير إلى ارتفاع إنتاجية العمل عموماً نظراً لتوظيف العمال في قطاعات أكثر إنتاجية، فيما تشمل المكاسب الديناميكية رفع مستوى المهارات والعوامل الخارجية الإيجابية بسبب الوصول إلى تكنولوجيات أفضل وقدرات أعلى. ومن ثم فإن عملية التحول الهيكلي المنتجة تشمل نمو الإنتاجية داخل القطاعات وتحولات العمل إلى قطاعات أكثر إنتاجية.
- يمكن تحقيق النمو العام للإنتاجية، بزيادة الإنتاجية داخل القطاعات من خلال جملة من الأمور، منها تراكم رأس المال والتغير التكنولوجي وترشيد الصناعة وانتقال الموارد من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة إلى أكثرها إنتاجية عبر مختلف القطاعات.

¹- أضافية حدة و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص، 19، 20.

-ويعتبر خلق فرص للعمل واحدا من أهم أهداف السياسة العامة الرامية لتحقيق النمو الاقتصادي،وتختلف القدرة على استيعاب العمال باختلاف القطاعات،ففي حين أن بعض القطاعات ذات الإنتاجية العالية تستخدم نسبة صغيرة من القوة العاملة،فإن بعض القطاعات الأخرى ذات الإنتاجية المنخفضة تستخدم نسبة عالية من القوة العاملة.

-يعتبر التحول الهيكلي ضرورة لسد الثغرات في الإنتاجية والحقاق بركب البلدان المتقدمة ولاخلاف في ذلك،لكن ليس هناك إجماع في الآراء بشأن كيفية تحقيقه،فيرى البعض أنه ينبغي للحكومات أن تلعب دورا نشطا في تحويل الاقتصادات وتخصيص الموارد للقطاعات ذات الإمكانيات الإنتاجية العالية،في حين يرى البعض الآخر انه لاينبغي للحكومة أن تتدخل في السوق لأنها لن تؤدي إلا الى إحداث خلل في التوزيع الفعال للموارد إلى فرص الاستثمار الإنتاجي.

- كما يؤدي تحقيق التحول الهيكلي للاقتصاد إلى تصحيح أوجه القصور في تخصيص عوامل الإنتاج،ما يؤدي الى رفع مستوى النمو.والناتج المحلي الإجمالي للفرد وقياس الإنتاجية بواسطة بعض أدوات القياس،مثل الناتج المحلي الإجمالي لكل، عامل أو ساعة عمل،هما المقياسان الأكثر شيوعا للأداء الاقتصادي الكلي،أما على المستوى القطاعي،فحصى العمالة والأنشطة ذات القيمة المضافة والإنفاق الاستهلاكي النهائي

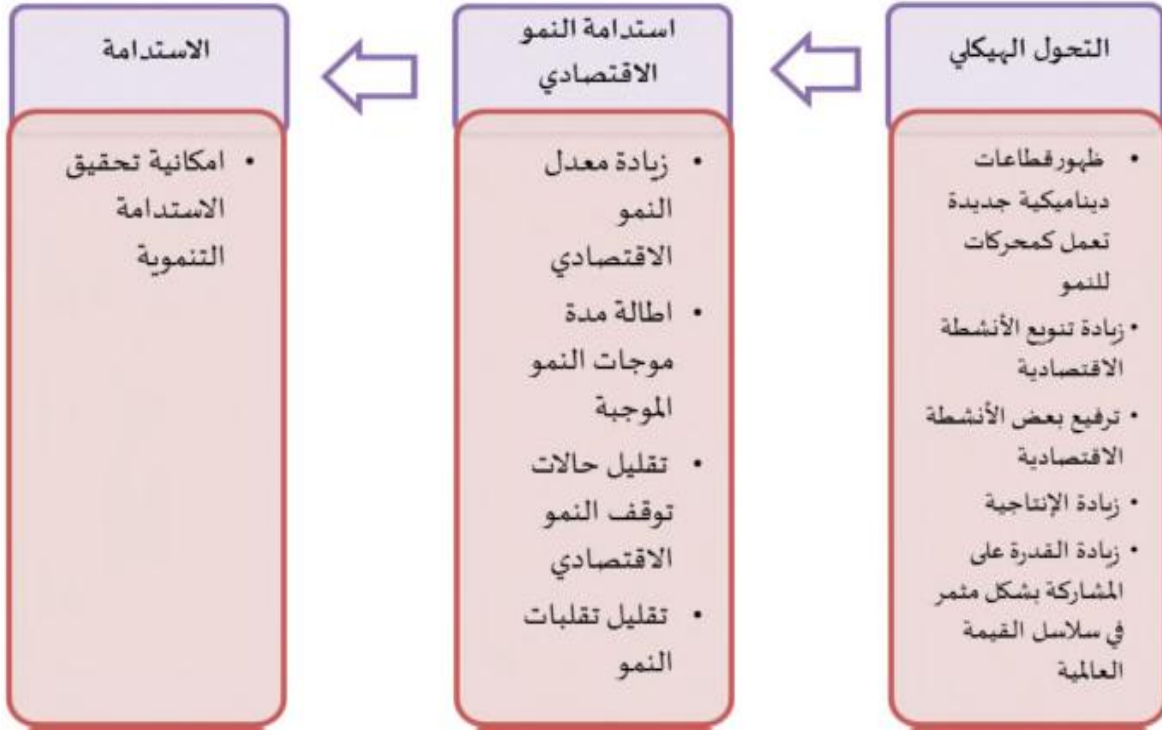
هي اكثر مقاييس النشاط الاقتصادي شيوعا ويتطلب قياس التحول الهيكلي دراسة التغيرات في المساهمات النسبية لمختلف القطاعات الاقتصادية مع مرور الوقت¹.

يوضح الشكل الموالي العلاقة بين التحول في الهياكل الاقتصادية واستدامة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، حيث يؤدي التحول الهيكلي الى ظهور قطاعات ديناميكية جديدة تعمل كمحركات للنمو، مما يقود الى زيادة تنوع الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وبالتالي زيادة الإنتاجية، ومن ثم زيادة مقدرة الدولة على المشاركة بشكل مثمر في سلاسل القيمة العالية، كل هذه الأنشطة ستعكس إيجابا على تمكين الدولة، من استدامة النمو الاقتصادي من خلال زيادة معدله، وإطالة مدة موجاته الموجبة، وتقليل حالات توقفه وتقلباته، وتمهد لتحقيق التنمية المستدامة بأنواعها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما أنها ستعجل إمكانات اللحاق بالدول المتقدمة التي تمكنت فعليا من انجاز هذا التحول².

¹-أوضافية حدة، و آخرون ، المرجع السابق، ص ص،22،23

²-أوضافية حدة، وآخرون ، المرجع السابق، ص ص،23،24

الشكل رقم(2- 06): العلاقة بين التحول الهيكلي واستدامة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة



المصدر: تقرير التنمية العربية، التنوع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2018 ص 51

- واقع التحول الهيكلي في الجزائر: وفيما يلي بعض سمات التحول الهيكلي التي تميز الاقتصاد الجزائري:

- بطء التحول الهيكلي: للإجابة على مدى تمكن الجزائر من تحقيق التحول الهيكلي، تم استخدام واحتساب مؤشر التغير الهيكلي Structura Change index-SCI الذي يحسب وفق الصيغة التالية¹.

¹- بدروني عبد الحق، بلقلة براهيم، بن مرزوم محمد، تحديات تأسيس مسار مستدام للنمو الاقتصادي قائم على التنوع الاقتصادي في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، الجزائر، العدد: 02، ص 509، 2020.

$$SCI = \frac{1}{2} \sum_{i=1}^n |X_{it} - X_{is}|$$

حيث X_{it} , X_{is} حصص القطاع و (i) هي السنوات S,t

الجدول رقم (2- 02) : نتائج احتساب مؤشر التغير الهيكلي في الجزائر وعدد من الدول الأخرى الوحدة %

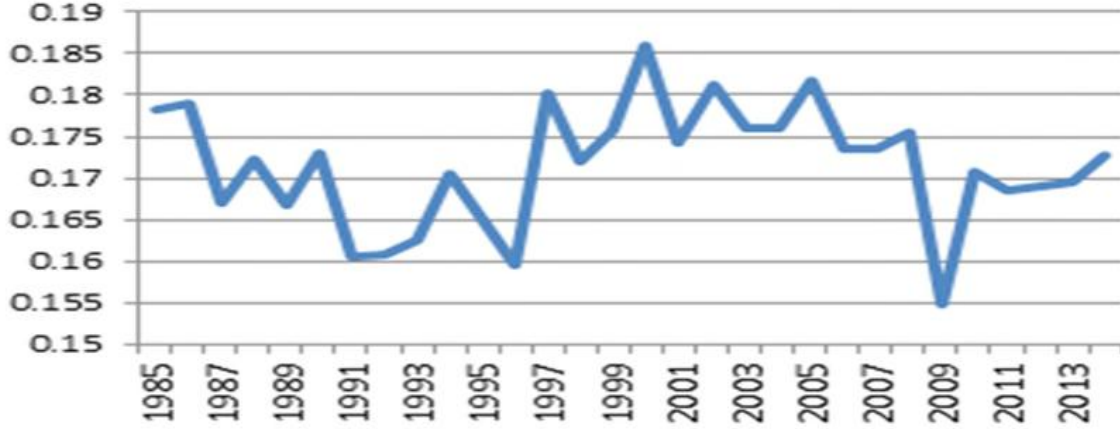
الفترة الزمنية	مؤشر التغير الهيكلي	البلد
2015-1990	2.55	الجزائر
2014-1974	14.13	الدول العربية
2013-1974	28.59	الصين
2015-1974	26.16	البرازيل
2015-1974	19.94	الهند
2015-1974	21.96	كوريا الجنوبية
2015-1990	4.85	ألمانيا
2015-1990	8.92	بريطانيا

- التحول الهيكلي والتنوع الاقتصادي:

لتحليل العلاقة بين التنوع والتحول الهيكلي الاقتصادي ومستوى النمو الاقتصادي سوف يتم احتساب احد مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي المعروفة لهيكل الاقتصاد وربطه بالنمو الاقتصادي، ومن أهمها المنهجية التي يقوم عليها مؤشر ثايل (THEIL INDEX) الذي تتراوح قيمته بين (0-1) وكلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد الصحيح دل ذلك على ارتفاع مستوى التخصص أو ضعف التنوع في الاقتصاد، بمعنى وجود توزيع مركز وغير

عادل، وكلما انخفضت قيمة المؤشر دل ذلك على انخفاض التخصص وزيادة التنوع الاقتصادي¹.

الشكل رقم (2-07): تطور قيمة مؤشر ثايل بالنسبة للجزائر



المصدر: تقرير التنمية العربية 2018، مرجع سبق ذكره، ص 5

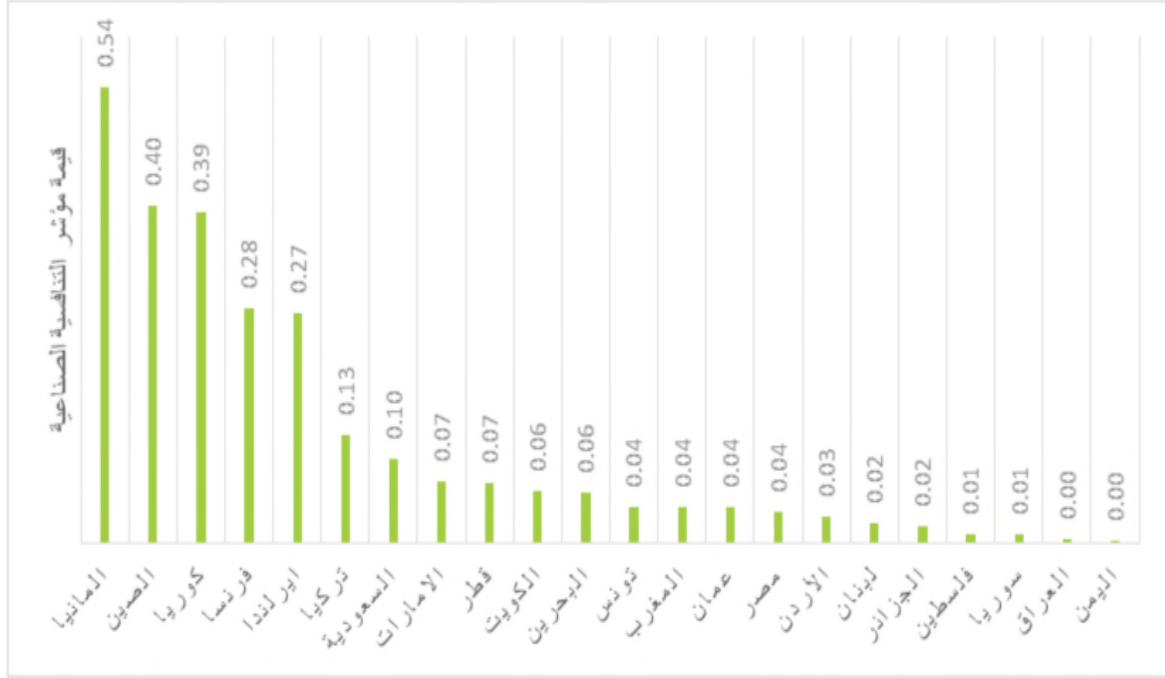
من خلال الشكل أعلاه يتضح بوجه عام عدم حدوث التنوع المطلوب في الأنشطة الاقتصادية، حيث ظلت قيمة المؤشر شبه ثابتة خلال الفترة (1985-2014) متأرجحة بين الارتفاع والانخفاض في مدى ضئيل جداً، ما يدل على عدم حدوث تنوع اقتصادي ينعكس على الاتجاه العام للمؤشر. لأنه في حالة لو انخفض قيمة الاتجاه العام المؤشر، هذا يعني زيادة التنوع الاقتصادي.

¹أضافية حدة، طالم صالح وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 24، 25

- الأبعاد النوعية للهياكل الاقتصادية والإنتاجية:

تلازمت دراسة التحول الهيكلي مع التركيز على أهمية التصنيع في عملية التنمية الاقتصادية. ويعرف التصنيع على أنه عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي المرافقة للتحول من اقتصاد ريعي بدائي إلى اقتصاد صناعي حديث. من هنا يلاحظ الارتباط الوثيق بين التصنيع والتحول الهيكلي. ويتم تحليل الجانب النوعي للهياكل الإنتاجية استنادا إلى تقييم تنافسية القطاع الصناعي، حيث يمثل وجود قطاع إنتاجي متطور أحد أركان جودة البنية الهيكلية للاقتصاد، وأحد أهم قاطرات النمو، و دعامة التشبيك بين الأنشطة الاقتصادية على مستوى الدولة، ويمكن تقييم قدرات ذلك القطاع الحيوي من خلال نتائج مؤشرات تنافسية الأداء الصناعي الذي يقوم بتقييم الهيكل الإنتاجي والتكنولوجي ومدى قدرته على إنتاج وتصدير السلع المصنعة بصورة تنافسية.

الشكل رقم (2-08): مؤشر تنافسية الأداء الصناعي في الجزائر و بعض الدول العربية 2015.



تظهر النتائج انخفاض قيمة هذا المؤشر في الدول العربية بشكل عام مقارنة بالدول المتقدمة والصاعدة، وقد بلغت أعلى قيمة له في الدول العربية 0.10 في السعودية، في حين سجل المؤشر قيمة ضئيلة جدا في الجزائر إذ لم يتجاوز 0.02 أين احتلت الجزائر تقريبا المراتب الأخيرة، مقارنة بدول أخرى مثل ألمانيا 0.54، الصين 0.40، كوريا 0.39، مما يشير إلى انخفاض تنافسية الاقتصاد الجزائري وضعف القدرات الإنتاجية¹.

¹-أوضافية حدة، طالم صالح وآخرون ، المرجع السابق،ص27

الخلاصة:

تبقى أمام الجزائر أشواط كبيرة عليها قطعها للخروج بالاقتصاد الجزائري إلى بر الأمان، خاصة في ظل إشكالات التحول الهيكلي التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، فالقصور الهيكلي الذي يميز بنيته يجعل استدامة النمو مرهونة بإصلاحات اقتصادية جريئة نتيجة فشل الاستراتيجيات التنموية المطبقة في أحداث التحول الهيكلي المطلوب¹. تتطلب مواجهة هذه التحديات بالنسبة للجزائر معالجة أسباب هذا الخلل الاقتصادي، من خلال التوجه نحو التنويع الاقتصادي الذي يكفل تحسين أداء الاقتصاد ويعزز استقراره و توازنه ويضمن استدامته، والأهم من ذلك يحقق الانتقال من اقتصاد منكشف كليا على أسعار النفط الى اقتصاد موجه نحو النمو ومتنوع².

المبحث الثاني: أهم الخيارات الاستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري

تسعى الجزائر للانتهاج العديد من الاستراتيجيات لتفعيل التنويع الاقتصادي بمختلف القطاعات الاقتصادية عن طريق انتهاج سياسات واستراتيجيات متعددة، ومع ذلك لازال الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات في ظل هشاشة القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي وباقي القطاعات الأخرى، وهذا يجعل الاقتصاد الوطني اقتصاد تبعية. فالجزائر تعتبر واحدة من بين البلدان التي تعاني من عجز في جهازها الإنتاجي، الشيء الذي يفسره

¹-أوضافية حدة، وآخرون ، المرجع السابق، ص27

²-بدروني عبد الحق، بلقلة براهيم، بن مريم محمد، مرجع سبق ذكره، ص498

حجم ونوعية وارداتها من العالم الخارجي، على الرغم مما تمتلكها لموارد طبيعية وبشرية تؤهلها لتحقيق تطور اقتصادي كبير، وفي هذا السياق لابد أن تقوم الدولة بتبني إستراتيجية متكاملة وأكثر فاعلية لاقتصاد ما بعد النفط كإطار عام للانتقال بمسيرة التنمية في الجزائر إلى مرحلة جديدة من النمو والتطور خاصة بعد انهيار أسعار البترول.¹ فمن الضروري اعتماد الجزائر على مجموعة من الإستراتيجيات والسبل لخلق قاعدة إنتاجية بديلة وتحسين أداء الاقتصاد الوطني وتعزيز استقراره وتوازنه والانتقال نحو اقتصاد موجه نحو النمو بالاعتماد على حزمة من السياسات والبرامج الهادفة إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وذلك بصب الاهتمام نحو تنشيط وتقوية القطاعات الاقتصادية الرئيسية، التقليدي وقطاع الخدمات، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاكتفاء الذاتي على المدى الطويل. لدراسة واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر ركزنا في دراستنا على القطاع الصناعي والفلاحي، قطاع البناء والأشغال العمومية، ثم قطاع الخدمات باعتبارها أكثر القطاعات الاقتصادية مساهمة في المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، خاصة بعد انخفاض أسعار البترول سنة 2014.

¹-صباغ رفيقة، مرجع سبق ذكره، ص 67

المطلب الاول: استراتيجية القطاع الزراعي

قربها من توفر الجزائر لعدة موارد أرضية و مائية وبشرية ومالية كذلك الموقع الجغرافي كمحور الدول المغاربية والإفريقية و السوق الأوربية يجعلها تعتمد على القطاع الفلاحي كبديل لقطاع المحروقات لتمويل التنمية من حيث تحقيق الاكتفاء الذاتي للغذاء والتصدير كذلك العمل على امتصاص البطالة.¹

و يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي لأفراد المجتمع فهي تشارك بنحو 14 % من الإنتاج المحلي الخام وقدرت الأراضي الزراعية في الجزائر بنسبة 3 % من المساحة الإجمالية، ويشغل بالقطاع الزراعي وحوالي 25 % من اليد العاملة، وهذا من خلال توفير المنتجات من السلع الغذائية الموجهة للاستهلاك النهائي، أو الموجهة إلى المؤسسات الصناعية كمواد وسيطية تستعمل في العملية الإنتاجية، كما تعتبر التنمية الزراعية أحد الشروط الضرورية لتحقيق التنمية الزراعية.

مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي:²

تختلف نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الإجمالي من دولة إلى أخرى وهذا حسب الأهمية التي يوليها هذا القطاع ومدى السعي في تطويره، حيث هذا الأخير يعتبر من أهم

¹-سفيان الشارف بن عطية، مساهمة قطاع الفلاحة في التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية و تحليلية خلال الفترة 2020/2019

²-سفيان الشارف بن عطية، مرجع سبق ذكره العدد 26، 2021، ص38

المؤشرات التي تبين حقيقة النمو الاقتصادي لأي بلد، والجدول التالي يوضح تطور

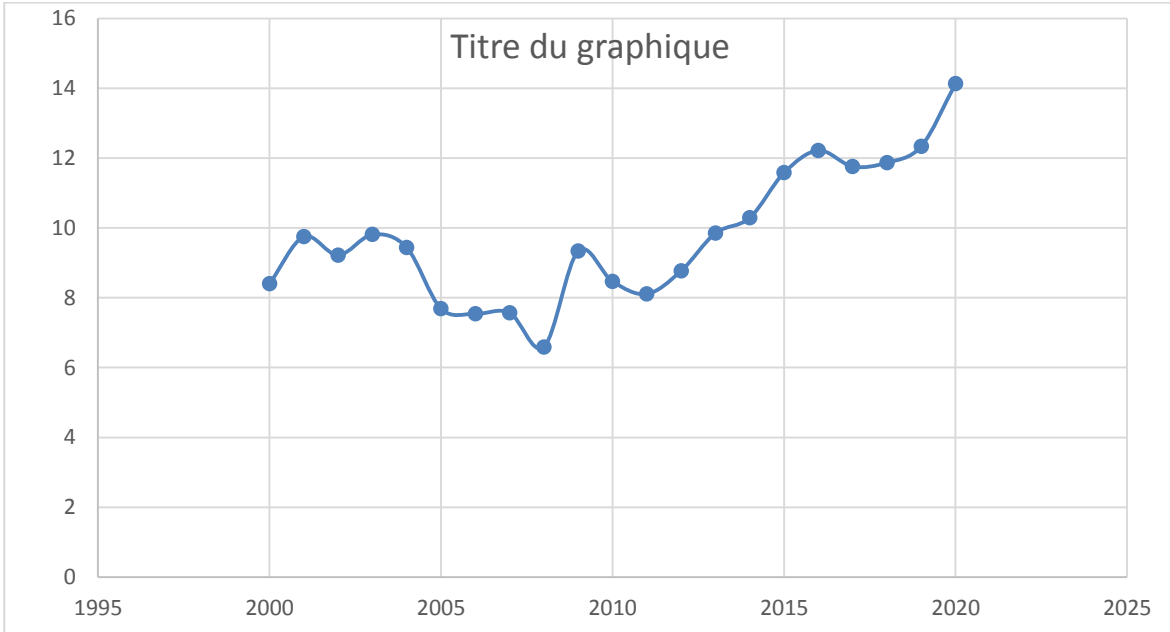
مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر.

الجدول رقم (2-08) : القيمة المضافة في قطاع الزراعة 2000-2020 (مليار دولار)

السنة	القيمة المضافة في قطاع الزراعة	السنة	القيمة المضافة في قطاع الزراعة
2000	7.03	2004	9.87
2001	7.93	2005	10.09
2002	7.83	2006	10.91
2003	9.36	2007	11.81

Source: <https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.CN?locations>

الشكل رقم (2-09): مساهمة قطاع الزراعة و الغابات و الصيد البحري في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2020) بالنسبة المئوية.



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي

من خلال الجدول والشكل الموضح أعلاه، حقق القطاع الفلاحي أسوأ أداء له سنة 2008، حيث تراجعَت القيمة، وهذا راجع للظروف المناخية الغير مواتية، ومع ذلك حافظت الفلاحة على مركزها 6.59% المضافة للقطاع بنسبة من بين القطاعات التي تحتل المراتب الأولى في الاقتصاد الوطني، ليحقق القطاع في سنة 2014 نمو قوي، حيث ساهم بنسبة 10.29% من إجمالي الناتج الداخلي. في سنة 2013 حقق القطاع نتائج معتبرة بنسبة 9.85% من إجمالي الناتج الداخلي، ليسمح الموسم الزراعي سنة 2015 بتحقيق مستوى إنتاج متميز بمساهمة 11.58% من إجمالي الناتج الداخلي. وفي سنة 2016 زادت وتيرة نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي لتبلغ 12.22% لتتخفص إلى نسبة 11.87% سنة 2018. ليحقق القطاع في سنة 2020 أقوى نمو حيث بلغ 14.13% من القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي واحتل القطاع درجة أساسية من حيث خلق الثروات.

2- إستراتيجية الجزائر في القطاع الزراعي:

التنوع الاقتصادي هو خلق قاعدة إنتاجية تعمل على تمتين القاعدة الزراعية، و الصناعية لتقليل الاعتماد على المورد الوحيد مما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع، ومن جهة أخرى ينظر الى التنوع الاقتصادي بأنه العملية التي تشير الى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج، والتنوع يمكن ان يشار فيه الى تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة

العامّة أو تنوّع الأسواق كالأسواق الداخليّة أو أسواق الصادرات. يعدّ القطاع الفلاحي أساس تحقيق النمو وتقليص الفقر في العديد من البلدان. وبصورة عامّة يمكن تحديد الاهتمام بالتنمية الزراعيّة من خلال المتغيّرات التالّية :

- توفير الاحتياجات الغذائيّة:

أصبح اهتمام السياسة الاقتصاديّة مرتبط بالاحتياجات الغذائيّة وذلك لارتباطها بعدة متغيّرات منها ارتفاع في الميلّ الحدي للاستهلاك الغذاء ، وهذا ما يوضّح أهميّة الاعتماد على التنمية الزراعيّة لتوفير العدد المناسب من السلع الزراعيّة التي تحقّق من غذائيّ.

- توفير الموارد النقديّة:

يتميّز القطاع الفلاحي بأهميّة كبيرة و ذلك لمقدرته على التوسّع في إنتاج بعض المحاصيل الزراعيّة التي تمثّل مصدرًا رئيسيًا في توفير النقد الأجنبيّ وذلك عن طريق توسيع المحاصيل التي تتسم بالمقدرة التصديريّة¹.

أولت الدولة الجزائريّة اهتمامًا بالغًا لهذا القطاع ضمن مخطط الإنعاش الاقتصاديّ وبرنامج دعم النمو، تجسّد هذا الاهتمام من خلال عدة مخطّطات وبرنامج تنمويّة منها البرنامج الوطني للتنمية الفلاحيّة PNDAP الذي توسّع لشمّل التنمية الريفيّة PNDAR

¹ - سفيان الشارف بن عطية، مرجع سبق ذكره، ص 37، 38.

ثم إطلاق إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة من خلال برنامج التجديد الريفي و تجديد الاقتصاد الفلاحي .

1- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA (2000-2004):

فبعد العودة التدريجية للأمن والاستقرار، انغلق برنامج التعديل الهيكلي وانطلاق برنامج الإنعاش الطموح عبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حيث وجه الدعم للمستثمرات تم اعتماده بداية شهر جويلية سنة 2000 ، الفلاحية للرفع من مستويات الانتاج وتمحورت أهدافه حول ما يلي :

- تحقيق الأمن الغذائي لمسكان من خلال تحسين الإنتاج الزراعي.
- الحيلولة دون التدهور المستمر للأوساط الطبيعية والحد من التصحر.
- حماية الموارد الطبيعية و البيئة.
- تكييف الفلاحة في بلادنا مع طبيعة المناخ الجاف.
- إنعاش المناطق الريفية وتوفير متطلبات الحياة الكريمة من أجل تثبيت السكان بالمناطق الريفية.

2-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR:

يهدف هذا المخطط إلى التنمية الفلاحية الريفية الذي تم إطلاقه عام 2002 إلى تحسين شروط ممارسة الأنشطة الفلاحية والرعية، والى تحسين الظروف المعيشية لسكان الريف من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية من خلال المشاريع وهي عبارة عن مشاريع مدمجة بين عدة قطاعات الهدف من ورائها تثبيت سكان المناطق النائية والأرياف¹.

في مناطق عيشهم الأصلية من خلال:

- حماية البيئة الرعية وتشجيع عمليات غرس النباتات الرعية:
- فك العزلة عن المناطق النائية من خلال توفير البنى التحتية للمواصلات والاتصالات.
- تشجيع إقامة مستثمرات فلاحية مصغرة من خلال منح الامتياز على الأملاك الخاصة للدولة.

¹ -محمد سليمان، علي بايزيد، دراسة تقييمية لدور الدولة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالجزائر خلال برامج الإنعاش الاقتصادي المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 03، جامعة المدينة، الجزائر، أفريل 2015، ص 43 (2001-2014).

3- تطوير القدرات البشرية والدعم التقني للفلاحين:

ترتكز هذه السياسة على تطوير قدرات ممارسي الفلاحة من مسيرين وفلاحين، والعمل على توفير كل المتطلبات والإمكانيات التي تقتضيها الزراعة الحديثة :

- تحديث طرق التسيير في الميدان الفلاحي.

- الاستثمار في مجال البحث والتكوين وتطوير قدرات الفلاحين على نحو يمكنهم من التحكم في التكنولوجيا الحديثة المستعملة في ميدان الفلاحة.

- العمل على تطوير الخدمات البيطرية والخدمات المرتبطة بالمصلحة النباتية العمومية .

- إضافة إلى الجهود السابقة المشار لها استفاد قطاع الفلاحة خلال 05 السنوات الأخيرة من إعانات قدرت ب: 1000 مليار دينار جزائري ناهيك عن مسح ديون الفلاحين التي فاقت 40 مليار دينار .

رغم الجهود المبذولة في هذا المخطط إلا أنه لا يرقى لمستوى المطلوب مما دعي إلى مخطط آخر.

4- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2005 - 2008):

مع تزايد الأهمية الاستراتيجية للقطاع الفلاحي على المستوى العالمي والوطني ومع النتائج الايجابية لمخطط التنمية الفلاحية قامت السلطات الجزائرية بتطوير المخطط

السابق ليصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية؛ ويهدف هذا المخطط إلى تحديد استراتيجية وسائل التنمية الفلاحية و الريفية، تقف على إعادة بعث المناطق الريفية من خلال¹ نشاطات اقتصادية تضمن الموارد البشرية و إقامة علاقات جديدة بين القطاعين العام او الخاص.

5- برنامج التجديد الفلاحي والريفي (2010 - 2015) : و الهدف من هذا البرنامج هو

- زيادة الإنتاج المحلي من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع (القمح الصلب، الحليب) وضمان معدل التغطية متوسط الحد الأدنى 75% من الاحتياجات. المجمعات الفلاحية (الري الآلي، والتسميد والمكننة، واستخدام البذور و تحسينه.

- تحديث وإدخال التكنولوجيات إلى تحديث وتنظيم شبكات تجميع وتسويق الإنتاج وتوفير المدخلات والخدمات الفلاحية.

-إنشاء أنظمة للجمع والربط ما بين مختلف القطاعات ذات الاستهلاك الواسع مثل الحبوب والحليب والبطاطا والزيتون واللحوم والظروف الملائمة لتحقيق الاستقرار في السوق.

¹ - محمد سليمان، علي بايزيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 43،44

- تعميم وتمديد شبكات الري الزراعية إلى 1.6 مليون هكتار بحلول عام 2014 ، مقابل ما يقرب من 900000 هكتار حالياً.

- تطوير القدرات الوطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في احتياجات تغطية البذور و الشتلات والمواشي.

6-المخطط الخماسي للإرشاد لفلاحي (2019-2015): والهدف من هذا البرنامج الى:

- رفع الطاقة الإنتاجية من الحبوب التي من المنتظر أن يبلغ إنتاجها 69.9 مليون قنطار في 2019 مقابل 34.4 مليون قنطار في سنة 2014.

مع نهاية الخماسي مقابل 129.8 مليون قنطار 2014-توقع إنتاج نحو 161.3 مليون قنطار في مجال زراعة الخضر.

- توقع إنتاج 6.2 مليون طن في 2019 من اللحوم الحمراء مقارنة ب 5.13 مليون طن سنة 2014 ، أما فيما يخص اللحوم البيضاء إنتاج حوالي 5.67 مليون طن سنة

2019 مقارنة ب 4.66 مليون طن سنة 2014 ¹.

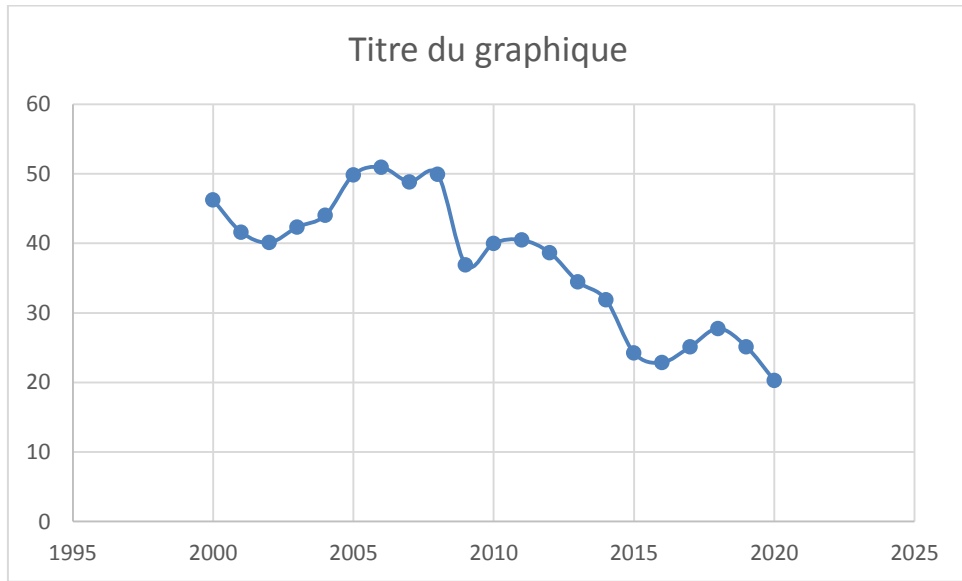
¹ - سفيان الشارف بن عطية، مرجع سبق ذكره، ص381

المطلب الثاني: إستراتيجية القطاع الصناعي

اعتمدت الحكومة الجزائرية عدة استراتيجيات صناعية في سبيل تطوير القطاع الصناعي كان أبرزها الاستراتيجية الصناعية الجديدة في سنة 2007 وذلك بالتركيز على محاور ثلاث: الانتشار القطاعي للصناعة، توسع حيز الصناعة، سياسة للتطور الصناعي.

يعتبر القطاع الصناعي محرك رئيسي مع قطاع الزراعة لأجل تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي، من خلال العمل على زيادة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم (2-10): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2020) بالنسبة المئوية.



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من الشكل (2-10) تذبذب تطور مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي

الخام في السنوات الأخيرة، حيث سجلت هذه النسبة أعلى قيمة لها سنة 2006

بنسبة 50.9% لتتخفص النسبة سنة 2007، لتعاود الارتفاع سنة 2008، ثم الانخفاض سنة 2009، والارتفاع سنة 2010 و2011، و الانخفاض 2019 و 2020¹.

وتتلخص أهم محاور الإستراتيجية الصناعية المقررة فيما يلي:

- إعادة تأهيل المؤسسات و تطوير الإبداع باعتباره محرك للتطور الصناعي.
- ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة حصة الصناعات التحويلية في PIB الى حدود 20%.
- زيادة مساهمة القطاع الخاص وحماية المنتج المحلي بحظر الاستيراد.
- تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي، حيث تم إصدار العديد من المراسيم والقوانين بهدف إنعاش القطاع الصناعي وتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر في إطار سياسة صناعية جديدة مبنية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تطوير النظام البنكي على النحو الذي يسمح له بمواكبة متطلبات المرحلة الجديدة.
- الاهتمام ببيئة النشاط الاقتصادي (إعادة تنظيم العقار، تنظيم قانون الاستثمار والضرائب، تأهيل اليد العاملة).

¹ - بللعا أسماء ، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أدرار، الجزائر، 2018، ص142.

- تطوير النظام المصرفي¹.

المطلب الثالث: إستراتيجية قطاع الخدمات.

يضم قطاع الخدمات أربعة قطاعات وهي: القطاع المصرفي، القطاع السياحي، قطاع السياحة، قطاع النقل.

يعتبر قطاع السياحة من أهم القطاعات بالنظر إلى العوائد المالية الكبيرة التي يمكن ان يوفرها في الأمدن المتوسط والبعيد و لما يوفره من فرص لخلق الثروة و التخفيف من حدة الكثير من المشاكل الاقتصادية،و قد وجدت الكثير من الدول في هذه الصناعة السياحة بديلا إستراتيجيا لاستغلال مواردها السياحية بشكل يضمن استدامتها و يغنيها عن الاعتماد على مصادر الثروة الناضبة،فهي الصناعة الأولى من حيث تشغيل اليد العاملة وأصبح لها دور أساس في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تتمثل السياحة في الحركة التي بمقتضاها يقيم الأفراد خارج بلدهم شرط أن لا تكون بغرض الكسب الدائم أو المؤقت².

فالسياحة هي مجموعة التنقلات البشرية والأنشطة المترتبة عليها والناجمة عن ابتعاد الإنسان عن موطنه تحقيقا لرغبة الانطلاق الكامنة في كل فرد.ونظرا لضعف إيرادات

¹- صباغ رفيقة، مرجع سبق ذكره، ص 73

² - أحمد الجلاذ، التنمية والإعلام السياحي المستدام، عالم الكتب القاهرة، 2003، ص 50 .

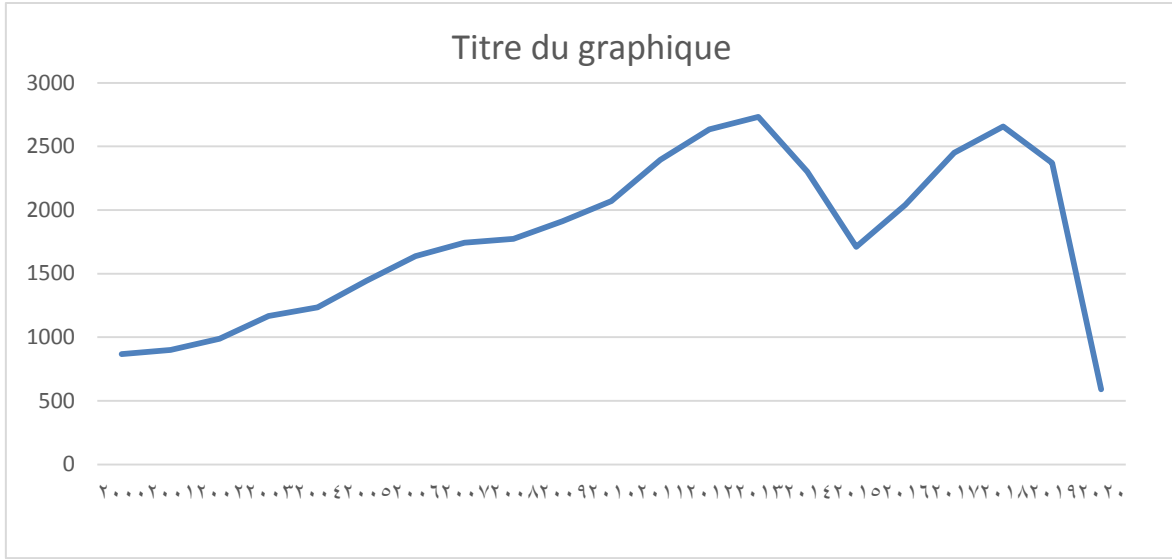
الجزائر خارج قطاع المحروقات من جهة وشاسعة مساحتها وتنوعها الجغرافي من جهة أخرى، فإن هذا الأمر يجعلها تلجأ إلى الاستثمار في القطاع السياحي. إذ أصبحت بعض الدول السياحية في العالم مثل الولايات الأمريكية المتحدة والدول الأوروبية تحقق دخلا كبيرا من السياحة¹.

ولتحقيق هذه الإيرادات لابد من تحقيق السياحة المستدامة التي توفر الاحتياجات الاقتصادية و الاجتماعية والروحية ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها والسياحة المستدامة تعني الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وتعظيم الفوائد من خلال حماية البيئة².

¹- CNES « la configuration du foncier en Algérie , une contrainte au développement économique
»,24ème session Plénière,pp60-64

² - دليلة طالب، عبدالكريم وهراني، السياحة أحد محركات التنمية المستدامة: نحو تحقيق التنمية المستدامة، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة، يومي 22 و23 نوفمبر 2011، ص 574

الشكل رقم (11-2): عدد السائحين الوافدين خلال الفترة (2000-2020) 1000 سائح



المصدر: إعداد الطالب حسب بيانات البنك الدولي

تسعى الحكومة الجزائرية بإعداد إستراتيجية خاصة للنهوض بالقطاع السياحي متمثلة فيجعل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية المرجع الرئيسي للسياسة السياحية بالجزائر في آفاق 2030، كما راهنت الجزائر على استقبال 2.1 مليون سائح في آفاق 2015 والتي سيترتب إستحداث منصب 400000 شغل مباشر و غير مباشر .

إن تجسيد هذه الحركة التنموية لن يتأت إلا بتوفر شروط محددة ضمن إستراتيجية سياحية بعيدة المدى تركز على قواعد أساسية للنهوض بالسياحة في الجزائر، ومنها:

- وجود قانون وتنظيم واضح يحكم هياكل وعلاقات العناصر المختلفة للقطاع.

- تثمين الموارد البشرية العاملة بالقطاع وترقيتها بشكل مستمر.

- وضع معايير تسيير القطاع السياحي، وفقا للمعايير الدولية المعمول بها.

- التأسيس لثقافة سياحية لدى الجزائريين بحيث تمكنهم من استيعاب الآثار الاقتصادية لازدهار القطاع السياحي وعلاقتها بتنمية الفرد الجزائري¹.

المبحث الثالث: التنوع الاقتصادي حسب النموذج التنموي الجديد في الجزائر

تمهيد :

تم تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي صادقت عليه الحكومة في 2016 في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه هيكليا و الانتقال بالاقتصاد الوطني وتنويعه بحلول سنة 2030 على ثلاث مراحل تهدف الى تحقيق معدل نمو بنسبة 5ر6 بالمئة خارج قطاع المحروقات خلال العشرية القادمة حسبما توضحه وثيقة موجزة لهذا البرنامج نشرت عبر الموقع الالكتروني لوزارة المالية. حيث أن المرحلة كانت خلال (2016-2019) وتمحورت حول بعث سياسة تنموية جديدة وتميزت بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات.

المطلب الأول : ماهية النموذج الجديد للنمو الاقتصادي.

أولا : تعريف النموذج الجديد لنمو الاقتصادي

هو عبارة عن وثيقة مرجعية تمت مراجعتها و اعتمادها من قبل مجلس الوزراء في

26 يوليو 2016 وتم الإفراج رسميا عليها يوم الاثنين 01 أفريل 2017 وعلى الخطوط

¹ -حميدي عبدالقادر ، مرجع سبق ذكره،ص467

العريضة له بهدف الخروج من الأزمة المالية الناجمة عن انخفاض أسعار المحروقات خلال الفترة السابقة و تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات بحلول سنة 2030 .

أو هو نموذج جديد لبناء نموذج اقتصادي جديد يمر بتغييرات هيكلية عميقة ، بهدف ضمان تسارع النمو الاقتصادي خارج المحروقات والعدالة الاجتماعية خارج المحروقات يستهدف بروز الاقتصاد الوطني بحلول عام 2030 و يحدد مسارات الخروج من الأزمة المالية قصيرة الأجل خلال الفترة 2016 إلى 2019 مدعومة بإصلاحات للسياسة المالية.

ثانيا : أهداف النموذج الجديد للنمو الاقتصادي

يحتوي هذا النموذج على أهداف في الآجال القصيرة و أخرى طويلة الاجل .

1- الأهداف القصيرة الأجل الى العام 2019 :

في قسم الميزانية الخاص به، يبرز نموذج النمو الجديد الأهداف التالية حتى عام 2019.

- تحسن في إيرادات الضرائب العادية بحيث يمكن أن تغطي معظم نفقات التسيير.

- تخفيض كبير في عجز الخزنة بنفس المبلغ.

- تعبئة الموارد الإضافية اللازمة في السوق المالية المحلية .

2- الأهداف الطويلة الأجل من 2020 الى 2030 :

- مسار مستدام لنمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، بنسبة 6.2 % سنويا خلال الفترة 2020 الى 2030 .

- زيادة ملحوظة في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي و الذي يجب مضاعفته الى 2.3 مرة .

- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية، من حيث القيمة المضافة من 5.3 % في سنة 2015 الى 10 % من الناتج المحلي الإجمالي في افاق 2030 .

- تحديث وعصرنة القطاع الزراعي لتحقيق هدف الأمن الغذائي و تحقيق التنوع في الصادرات.

- تخفيض معدل النمو السنوي لاستهلاك الطاقة الداخلية إلى النصف من خلال تقييم الطاقة بقيمتها الفعلية و اقتصار عملية الاستخراج من باطن الأرض على ما هو ضروري فعلا للتنمية دون غيره.

- تنويع الصادرات لدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.

- تقليص الفجوة بين الصادرات خارج المحروقات و الواردات كنقطة أساسية لهذا النموذج. و بهذا فان المرحلة الأولى قد انتهت 2016 الى 2019 وتميزت بتحقيق نمو

تدريجى لقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة. أما المرحلة الثانية من 2020 إلى 2025 فستكون مرحلة انتقالية هدفها "تدارك" الاقتصاد الوطني، تليها مرحلة استقرار و توافق من 2026 إلى 2030 ،ويكون في آخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراتها لاستدراكية و تتمكن عندها مختلف متغيرات الاقتصاد من الالتقاء عند نقطة التوازن.

المطلب الثاني : توصيات و مقترحات النموذج الجديد

من أجل تجسيد هذا النموذج الجديد لابد من جملة من التوصيات التي تتمحور عدة نقاط استراتيجية نذكر منها ما يلي :

أولاً: تحفيز إنشاء الشركات في الجزائر:

في الجزائر هناك فجوة لابد من سدها و التي تتمثل في الأعباء الادارية في انشاء الشركات والحواجز التي تواجهها فيجب أن تكون هناك ارادة سياسية قوية و متابعة على أعلى مستوى و التركيز على المجالات الحيوية قبل الشروع في اصلاحات بعيدة المدى وتشمل :

1 - إضفاء الطابع المؤسسي على التغيير: ليس فقط دمج ممثلي الحكومة والقطاع

الخاص ذوي الصلة و لكن أيضا الباحثين و الاستشاريين أي الذين سيؤدي وجودهم إلى تحقيق الدقة العلمية و الرؤية الأوسع في التنمية الاقتصادية.

2 - مواصلة إزالة الإجراءات ذات القيمة المضافة المنخفضة: و ذلك من خلال تبسيط الإجراءات و العبء الاداري المرتبط بتحديث تكنولوجيا المعلومات للتقليل من تكاليف المعاملات .

3 - تطوير الشركات الناشئة: و خاصة في قطاعي الخدمات والصناعة و يستفاد إلى أقصى حد من هذا المصدر عن طريق:

- تنفيذ التدابير المتعلقة بإنشاء الحاضنات وفق المتطلبات وخاصة فيما يتعلق بمرحلة التشغيل.

- نزع و تذليل العقبات الإجرائية التي يواجهها رواد الأعمال بمشاريع ناشئة خاصة في تحديد مكان إقامة الشركات.

- تشجيع المؤسسات العامة مثلا لوكالات الخاضعة لإشراف الوزارات على إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص و وكالات دعم الشركات الصغيرة و المتوسطة و تطوير برامج الحضانة الخاصة بهم.

ثانيا: تمويل الاستثمار:

و يتطلب ذلك تطوير سريعا للاستثمار خاصة خارج المحروقات حيث ينبغي أن تركز الاصلاحات على ثلاث مجالات :

- إنشاء نظام استثمار وطني حقيقي للمرافق العامة.

- استئناف إصلاح النظام المصرفي.

- تطوير سوق رأس المال.

ثالثا : إضفاء الطابع الإقليمي على التنمية الصناعية و السياسة الصناعية و التنوع:

فيما يتعلق بالسياسات الشاملة لعدة قطاعات من الضروري تسريع التحولات هيكلية للاقتصاد من خلال تسهيل تنقل عوامل الإنتاج من خلال وضع استراتيجية جديدة للعمل و الملائمة بين احتياجات سوق العمل و تكوين القوى العاملة و تعزيز نظام المعلومات حول الفرص التي يوفرها سوق العمل . و فيما يخص الاستراتيجية الصناعية فسيتم إعادة تنظيم السياسات الصناعية القطاعية في الجزائر .

رابعا : إضفاء الطابع الإقليمي على التنمية الصناعية عن طريق إعادة تنظيم الأراضي الصناعية و دمجها:

حيث يشمل التنويع بالضرورة تحديد خطط المواقع للأنشطة الصناعية على الأراضي الوطنية وفقا لاحتياجات الاقتصاد الوطني و السياسة الصناعية .

خامسا : ضمان سلامة و تنويع الموارد الطاقوي : يساعد نجاح الانتقال الطاقوي في ضمان أمن الطاقة ، و سيكون أداة قوية لتنويع صناعتنا ، و ينبغي تنظيم ذلك حول

محورين متكاملين و هما برنامج كفاءة الطاقة و برنامج صناعي و تكنولوجي لتطوير
الطاقات المتجددة و أمن الطاقة.

المطلب الثالث: تنويع الاقتصاد من خلال الاقتصاد الأزرق

لتحقيق التنويع الاقتصادي و التنمية المستدامة. لابد للجزائر أن تثمن مواردها
وتستخدمها على أتم وجه، ولعل من أهم هذه الموارد هو شريطها الساحلي، فرغم أن
الجزائر تمتلك شريط ساحليا بطول 1280 كم، فإنها لا تستغله بالشكل الكافي، لتساهم في
تنويع اقتصادها، يمكن للجزائر التوجه نحو الاقتصاد الأزرق..

أولاً: مفهوم الاقتصاد الأزرق:

يُعد "الاقتصاد الأزرق" وجهة جديدة للاستثمار في الموارد المائية، بل يعتبر من أهم
مواضيع التنمية المستدامة. عرفه البنك الدولي بأنه¹: هو استخدام مستدام لموارد
المحيطات من أجل النمو الاقتصادي، وتحسين سبل المعيشة والعمل وثروة النظام
الإيكولوجي للمحيطات فهو مفهوم يتعلق بالأنشطة الاقتصادية المتصلة بالمحيطات
والبهار والسواحل، خاصة فيما يتعلق بالسياحة الساحلية والشحن وبناء السفن وإنتاج
الطاقة البحرية والمنتجات البحرية. فإن الحكومات تقوم أيضاً بالعمل على تنمية الاقتصاد

¹ - <http://www.worldbank.org/en/news/infographic/2017/06/06/blue-economy>, le 09/06/2019,

الأزرق كبديل لإيرادات تصدير المحروقات، ولكن أيضاً لتحسين الأمن الغذائي والعمالة والنمو والاستخدام المستدام للموارد البحرية.

ثانياً- أهمية الاقتصاد الأزرق:

قال البنك الدولي: "إن الاقتصاد الأزرق يولد 83 مليار دولار للاقتصاد العالمي سنوياً و هذا الرقم قابل للزيادة سنوياً". كما توقع الاتحاد الأوروبي أن ينمو الاقتصاد الأزرق العالمي بشكل أسرع من الاقتصاد العام، وربما يتضاعف حجمه بحلول عام 2030. إذ قدرت دراسة حديثة للبنك الدولي حجم مساهمة الاقتصاد الأزرق بنحو 3.6 تريليون دولار في الاقتصاد العالمي وهذا يمثل حوالي 5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. واستناداً على آخر تقرير للمفوضية الأوروبية حول الاقتصاد الأزرق. استطاع في 2018 ان يخلق 05 ملايين منصب عمل في المنطقة.

استثمرت الجزائر أكثر من 40 مليار دولار في البنية التحتية البحرية والساحلية والمعدات والسفن ومرافق الطاقة وتلك المخصصة لتحلية مياه البحر والبنية التحتية للصرف الصحي. وقد تم تنفيذ عدة مشاريع، بما في ذلك الهياكل الواقية، ومعدات الصيد، وتربية الأحياء المائية، وبناء واصلاح السفن. واعتباراً من 2015، اعتمدت بلادنا على

استراتيجية وطنية متكاملة للإدارة الساحلية تركز على التنمية المستدامة لهذه المناطق، لاسيما في قطاعات النقل والصيد وتربية الأحياء المائية وحماية المياه¹.

- الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأزرق رؤية 2030: تطوير الاستثمارات حول النشاطات البحرية:

تهدف إلى تطوير رؤية جديدة للنشاطات البحرية والملاحة مع استقطاب المستثمرين العموميين والخواص قصد تنويع الاقتصاد الوطني وضمان التنمية المستدامة. مما يشير إلى المساهمة الواسعة لهذه الاستراتيجية في خلق بيئة جذابة ملائمة للاستثمارات العمومية والخاصة من خلال آليات التنسيق المؤسسي المناسبة.

فالاقتصاد الأزرق يعتبر مخزونا واعدة لخلق مناصب جديدة في الشغل للشباب لما له من أثر على المجتمع والرفاه الاجتماعي للسكان مع المحافظة على دوام الموارد .

ولأجل تجسيد هذه الاستراتيجية، ضرورة إشراك كافة الفاعلين لا سيما المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين والمجتمع المدني والجمعيات المهنية².

¹ - <https://www.horizons.dz/arabe/archives/3630> آخر تحديث 5 أبريل 2021

² - <https://www.aps.dz/ar/economie/104041-2021-03-24-07-54-03>

وسعيًا منها لبناء اقتصاد متنوع وقوي، سعت السلطات العمومية في الجزائر إلى استغلال البحر وموارده لتحقيق هذا المبتغى في الأقاليم الساحلية وفي الجزائر ككل، من خلال إستراتيجية وطنية، وذلك بتسخير مجموعة من البرامج اللازمة والمخططات والتدابير والقوانين لتحقيق ذلك، بالإضافة إلى الاهتمام بمؤشرات الاقتصاد الأزرق من سياحة ساحلية إلى المحافظة على الموارد البحرية... الخ.

أولاً: الإجراءات القانونية ومن أهمها نذكر:

1- قانون الصيد البحري وتربية المائيات: جاء مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون رقم المؤرخ في 3 يوليو 2001

استغلال الموارد الصيدية، و يعطي جملة من التعديلات المتعلقة بالصيد البحري وتربية المائيات، ليحدد ركائز والتعاريف الجديدة المرتبطة بالصيد البحري المسئول وشواطئ الرسو والمرجان المصنع.

2- قانون التنمية المستدامة للسياحة: صدر القانون رقم 03-01 في 17 فيفري 2003 والذي يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، وهدف هذا القانون إلى إحداث محيط ملائم ومحفز من أجل:

- ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة.

- إدماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة.

-المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة وتثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية.

3- قانون متعلق باستغلال الشواطئ: صدر رقم 03-02 في 17 فيفري 2003، والذي يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحي للشواطئ.

4 - قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية:

صدر القانون رقم 03-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 ، ويهدف إلى:

- الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية.
- إدراج مناطق التوسع والمواقع السياحية، في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.
- المحافظة على التراث الثقافي والموارد السياحية¹.

ثانيا: التدابير و المخططات: وتتمثل في:

يشكل الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية SDAT 2025 (المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية)¹. لآفاق 2025، حيث يركز المخطط على خمس ديناميكيات، وهي:

¹ -1- شامية بن عباس، أكرم لعور، التوجه نحو الاقتصاد الأزرق... كمسار جديد لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر عبر البحر المتوسط، مجلة العلوم الإنسانية. جامعة أم البواقي-الجزائر، المجلد6، العدد1، جوان 2019، صص،371،372.

مخطط الجزائر كوجهة سياحية، الأقطاب السياحية ذات الامتياز، مخطط الجودة السياحية، مخطط تمويل السياحة ، مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

2- إدارة المناطق الساحلية: وتشمل دراسة حماية وتعزيز المدن الساحلية، دراسة التلوث الساحلي، دراسة حماية وإدارة المناطق الطبيعية. دراسة حماية وترميم وترتيب الحدود مع الكثبان الرملية، دراسة تنمية حدائق الساحلية.

ثالثا: بعض مؤشرات نتائج تنمية الاقتصاد الأزرق:

عرف عدد العاملين في القطاع السياحي نموا ملحوظا، فقد سجل 6283 عامل في القطاع السياحي سنة 2015، أي 3.9% عن سنة 2014. و حسب توقعات قطاع النقل في آفاق 2050 ، سيبلغ حجم حركة التجارة في منطقة وسط البلاد 35 مليون طن من البضائع سنويا. ومليونني حاوية ذات 20 قدما سنويا.

كما تراهن الجزائر على رفع إنتاجها من المواد الصيدية إلى حدود 274 ألف طن سنة 2025، بينها 221 ألف طن من الأسماك و 53 ألف طن من منتجات تربية المائيات، فضلا عن استحداث مائة ألف جديد منصب شغل جديد².

¹ - شامية بن عباس، أكرم لعور، مرجع سابق ، ص ص373،373.

² - شامية بن عباس، أكرم لعور، مرجع سابق ،ص ص373،373.

خلاصة الفصل :

هدفت هذه الدراسة الى إبراز واقع ومكانة التنويع الاقتصادي للدول النفطية وخاصة بعد أن أدركت البلدان الربعية خطورة الاعتماد على المورد الوحيد و هو النفط وذلك من خلال ارتباط أسعاره بالأسواق العالمية التي تتأثر بالتقلبات من حين الى اخر وهذا ما يؤثر على النمو الاقتصادي و استقراره .

و من هذا المنطلق كان لزاما على الجزائر التوجه نحو استراتيجيات و سياسات جديدة لتنويع اقتصادها وأحداث تغييرات جذرية في الهيكل الاقتصادي على كافة الاصعدة لتحقيق نهضة شاملة وحقيقية ومستمرة للتنمية و الرفع من الناتج المحلي .

والجزائر من ضمن البلدان المعنية بإيجاد بدائل اقتصادية و التخلي عن الاقتصاد الربعي من خلال تبني مجموعة من الاجراءات و التي تتمثل في نموذج النمو الاقتصادي الجديد حتى تحقيق رؤية 2030 المصادق عليه في سنة 2016 . و الهدف هو تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي.

خاتمة

خاتمة:

يعتبر التنويع الاقتصادي سياسة تنموية هدفها تقليص المخاطر ورفع القيمة المضافة وتحسين الإيرادات العامة وذلك بتوجيه الاقتصاد نحو أسواق وقطاعات متنوعة أو جديدة بدلا من الاعتماد علي سوق أو قطاع واحد. فقد صرح الرئيس عبدالمجيد تبون أن صادرات الجزائر خارج المحروقات إلى 5 مليار دولار بنهاية 2021، لأول مرة منذ قرن. توجه إيجابي توقع الرئيس الجزائري أن يتدعم حجم الصادرات خارج المحروقات إلى 7 مليار دولار بنهاية 2022. ما يشكل أكبر حصيلة للتجارة الخارجية بعيدا عن إيرادات المحروقات في تاريخ البلاد.¹

لكن بالرغم من ذلك فإن التنويع الاقتصادي لايزال دون المستوى المطلوب في أغلب الدول العربية خاصة الجزائر وذلك وفقا لكافة المؤشرات والمنهجيات الدولية المعروف أظهرت دراستنا وجود علاقة و ارتباط طردي بين التنويع الاقتصادي والإيرادات العامة، حيث يعمل التنويع الاقتصادي على توجيه الاقتصاد نحو قطاعات قصد تنويع مصادر الإيرادات في الميزانية العامة .

وبعد تقديم هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تتمحور عملية التنويع الاقتصادي حول تنويع الصادرات والعائدات المالية.

¹ - <https://www.facebook.com/AL24newschannel/videos.21/05/2022://https> - 17.50، ms-

- تبقى قدرة الاقتصاد الجزائري محدودة على التنويع الاقتصادي على الرغم من البرامج التنموية الضخمة التي مست كل القطاعات الاقتصادية، ويعود ذلك لعدم إتباع استراتيجية تنموية واضحة المعالم والأهداف، وغياب مؤشرات الحوكمة وضعف مؤشرات المنافسة.

- سعي الجزائر نحو تكثيف استراتيجيتها نحو تنويع الاقتصاد يجعلها قادرة على الخروج من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات ويساهم في الرفع من الإيرادات العامة للمساهمة في تغطية النفقات.

ومن خلال نتائج الدراسة المتوصل إليها يمكن وضع الاقتراحات والتوصيات التالية:

- ضرورة إجراء الإصلاحات وإتباع سياسة اقتصادية فعالة ومستقلة تمكن من ترقية الصادرات خارج المحروقات.

- دعم النمو الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية الواعدة ذات القيمة المضافة العالية وسيلة لضمان إيرادات دائمة مثل الصناعات التحويلية والطاقات المتجددة والنقل والسياحة... الخ

- ضرورة وضع حلول مستدامة لنمو الاقتصاد الجزائري، بتفعيل القطاعات الاقتصادية التي تعاني من ركود مثل القطاع الزراعي والصناعي والخدمي.

و في الاخير نستطيع القول ان هذه الدراسة هي محاولة منا لمعالجة هذا الموضوع،

وهي تفتح مجال للبحث في بعض المواضيع الأخرى مثل:

- دور الإنفاق الحكومي في التنويع الاقتصادي.

- القيام بدراسة تحليلية قياسية للعلاقة التبادلية بين التنويع الاقتصادي والإيرادات

العامة.

- الجباية البترولية وأثرها على الميزانية العامة للدولة.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية :

اولا: الكتب

1- أضافية حدة وآخرون، الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، الطبعة الأولى، ألمانيا، أوت 2020.

2- أحمد الجلاّد، التنمية والإعلام السياحي المستدام، عالم الكتب القاهرة، 2003،

3- قريجيج بن علي، أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة من 1980 إلى 2015، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بجامعة وهران 2، الجزائر، 2016 .

4 - محمد خير العكام ، كتاب المالية العامة 1 ، منشورات الجامعة الافتراضية السورية ، 2018.

5 - عبد المولى السيد ،المالية العامة ،دار الفكر العربي، مصر، 1985 .

6 - فوزي عطوى- المالية العامة- منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان، بيروت، 2003.

ثانيا: المذكرات والرسائل الجامعية

1- بللعا أسماء ، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أدرار، الجزائر، 2018.

ثالثا: المجلات الجرائد والدوريات:

- 1- بدروني عبد الحق، بلقطة براهيم، بن مريم محمد، تحديات تأسيس مسار مستدام للنمو الاقتصادي قائم على التنوع الاقتصادي في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، الجزائر، العدد: 02، 2020.
- 2- حميدي عبدالقادر، استراتيجية التنوع الاقتصادية في الجزائر في ظل الصدمة البترولية، مجلة معارف، العدد 22، قسم العلوم الاقتصادية جامعة بومرداس.
- 3- فارس مطلوش، مراد كواشي، عرض لبعض جوانب التجربة النرويجية في استغلال النفط ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات و سياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البيئية المحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة - الجزائر، يومي 28 / 29 أكتوبر.
- 4 - أمنة محمد علي ، مقومات النظام السياسي النرويجي ، مجله دراسات دولية مركز أدراسات الاستراتيجية والدولية 2010 العدد 45 .
- 5 - محمد حسين الجبوري وآخرون، التجربة النفطية في النرويج و إمكانية تطبيقها في العراق ،مجلة الإدارة والاقتصاد،جامعة كربلاء - العراق، 2015المجلد03 العدد10.
- 6- صباغ رقيقة، التنوع الاقتصادي: استراتيجية الجزائر لما بعد البترول، مجلة أوراق اقتصادية، العدد01
جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، جوان 2020
- 7- محمد سليمان، علي بايزيد، دراسة تقييمية لدور الدولة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالجزائر خلال برامج الإنعاش الاقتصادي (2014-2001)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 03، جامعة المدية، الجزائر، أبريل 2015.

- 8- ناجي بن حسين، التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 05، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة،الجزائر،2008
- 9- سفيان الشارف بن عطية، مساهمة قطاع الفلاحة في التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية و تحليلية خلال الفترة 2000/2019مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة أحمد زبانه غليزان -الجزائر،العدد26، 2021.
- 10- شامية بن عباس، أكرم لعور، التوجه نحو الاقتصاد الأزرق... كمسار جديد لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر عبر البحر المتوسط، مجلة العلوم الإنسانية جامعة أم البواقي-الجزائر،المجلد6،العدد1،جوان 2019.
- 11- شليحي الطاهر، الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول - حالة الجزائر (2000-2016)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 04، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.
- 12- عبدالوهاب نون سعدون. تحليل وتقييم الأداء التنموي وفقا لمنهجية التحول الهيكلي" تركيا نموذجا مجلة تنمية الرافدين،العدد123،جامعة الموصل، 2019.
- 13- يوسف خالد يوسف المرزوق،6 عوامل تؤثر على تحركات أسعار النفط، جريدة الأنباء، الكويت، 2021/06/15.
- 14 - مهدي فاطمة الزهراء ، حواس مولوده : التجربة الترويجية كأحد التجارب الناجحة في إدارة صندوق الثروة ،المهدي الفرغ، التحديات والدروس المستفادة للجزائر، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات،جامعة البويرة الجزائر،يومي 29- 30 نوفمبر2016.

رابعاً: التقارير والملتقيات:

- 1- صندوق النقد العربي: الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاديات العربية، 2008
- 2- دليلة طالب، عبدالكريم وهراني، السياحة أحد محركات التنمية المستدامة: نحو تحقيق التنمية المستدامة، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و23 نوفمبر 2011.

ب- المراجع باللغة الاجنبية :

- 1-CNES « la configuration du foncier en Algérie , une contrainte au développement économique »,24ème session Plénière,pp60-64
- 2-FASANO: "Ugo. Diversification in oil- dépendent économies: The expérience of the GCC countries ،" In: UNFCCC Workshop. Tehran, Octobre . 2003. P01

ج- المواقع الإلكترونية :

- 1- <http://www.worldbank.org/en/news/infographic/2017/06/06/blueeconomy>, le h0216 09/06/2019,
- 2- <https://www.horizons.dz/arabe/archives/3630>، اخر تحديث 5 أبريل 2021
- 3- <https://www.aps.dz/ar/economie/104041-2021-03-24-07-54-03>
- 4- <https://ms-my.facebook.com/AL24newschannel/videos.21/05/2022.17.50>